من المتصرفيّة إلى لبنان الكبير
مدخل إلى دراسة اتّجاهات الفكر السياسيّ
عند الموارنة في المائة سنة الأخيرة

الدكتور ناصيف نصّار

مقدّمة

يتناول هذا البحث الفكر السياسيّ عند الموارنة في المائة سنة الأخيرة من تاريخهم. ويحاول أن يكشف عن الاتّجاهات الكبرى والمحاور الرئيسيّة في هذا الفكر. وهذا يعني أنّ كثيرًا من التفاصيل لن يجد مكانه في هذا البحث. فالدراسة المفصّلة للفكر السياسيّ عند الموارنة منذ إنشاء المتصرفيّة في جبل لبنان إلى اليوم مشروع كبير. وهذا البحث ليس سوى تمهيد ومدخل إلى الموضوع.

إنّ دراسة الفكر السياسيّ عند الموارنة أمر ضروريّ للموارنة أنفسهم وللبنانيّين عمومًا. فالموارنة عنصر رئيسيّ في الدولة اللبنانيّة. والأزمة الحاليّة التي يمرّ بها لبنان تصيب الموارنة ولبنان على حدّ سواء. ولذلك ينبغي أن يكون الموارنة على إدراك كامل لوضعهم السياسيّ وتاريخهم السياسيّ وتفكيرهم السياسيّ حتّى يحسنوا اختيار الاتّجاه الواجب اختياره للمرحلة الآتية من تاريخهم وتاريخ لبنان.

وهذا البحث، إذ ينحصر في دائرة الفكر السياسيّ، يترك عن قصد قطاعات مهمّة في الحياة السياسيّة، مثل المؤسّسات السياسيّة والأعمال السياسيّة المرتبطة بهذه المؤسّسات أو غير المترتبطة بها، والعوامل المحدّدة للنشاط السياسيّ

كالدين والديموغرافيا والجغرافيا والاقتصاد والعلاقات الدوليّة، والطبقة الحاكمة وكيفيّة تشكّلها. هذه القطاعات تؤثّر بشكل أو بآخر في الفكر السياسيّ، وتتأثّر به، ولا بدّ من دراستها في إطار تحليل شامل للحياة السياسيّة عند الموارنة. ولكنّنا، في هذا البحث، سنكتفي بالإشارة إليها حيث ينبغي ذلك لمزيد من الوضوح والفهم للموضوع.

أمّا كيفيّة تناول الموضوع، فإنّها بسيطة، نظرًا إلى طبيعة هذا البحث الذي يهدف إلى تحديد وضع المشكلة فقط. فالأسئلة التي تهمّنا في الدرجة الأولى هي أسئلة استكشافيّة أكثر ممّا هي أسئلة تفسيريّة أو تقييميّة. بأيّ مقدار كان عند الموارنة فكر سياسيّ مبلور في المائة سنة الأخيرة؟ ما هو الشكل الذي أخرج به الموارنة فكرهم السياسيّ المبلور؟ ما هي الأطروحات الرئيسيّة في الاتّجاهات التي برزت عندهم؟ وبصورة خاصّة، كيف عالجوا مشكلة الدولة ومشكلة النظام السياسيّ ومشكلة الخطط والوسائل السياسيّة؟ فهذه أسئلة تساعد الإجابة عنها موضوعيًّا على تجنّب التعسّف في التفسير والتقييم. ولكي يكون هذا البحث وافيًا بالغرض منه، سأثبت في ثنايا المعالجة المناسبة لتلك الأسئلة بعض المقتبسات المعبّرة أحسن تعبير عن فكر أصحابها السياسيّ.

ولمّا كان هذا البحث يعتمد مصطلح الموارنة بالمعنى السوسيولوجيّ، لا بالمعنى الإيديولوجيّ، فقد بات من اللازم له رصد الفكر السياسيّ عند جميع المفكّرين الذين ينتمون إلى الطائفة المارونيّة، سواء كان تفكيرهم السياسيّ مرتكزًا على المبدأ الطائفيّ أم على غيره من المبادئ. ولكن، نظرًا إلى أنّ الموارنة يشكّلون كنيسة منظّمة تنظيمًا تراتبيًّا واضحًا، فقد وجب تخصيص القسم الأوّل من هذا البحث لعرض الفكر السياسيّ الذي عبّر عنه بطاركتهم وبعض مطارنتهم، والقسم الثاني لعرض اتّجاهات الفكر السياسيّ كما عبّر عنه الزعماء والمفكّرون البارزون بينهم.

القسم الأوّل

الفكر السياسيّ عند بطاركة الموارنة وبعض مطارنتهم

١ ـ قبل البطريرك الياس الحويك:

كان إنشاء المتصرفيّة في جبل لبنان حدثًا بالغ التأثير في تاريخ الموارنة السياسيّ. فقد جاء، بعد فترة الاضطراب بين نهاية عهد الأمير بشير الثاني الكبير وحوادث عام ١٨٦٠ بمثابة ضربة موجّهة ضدّ الهيمنة المارونيّة التي أكّدت نفسها في عهود الإمارة الشهابيّة. غير أنّ الموارنة حاولوا التكيّف مع الوضع الجديد والإفادة منه. أعطاهم نظام المتصرفيّة أرجحيّة واضحة بالنسبة إلى غيرهم من الطوائف، مع أنّه حرمهم من منصب المتصرّف الذي أُسند إلى أجنبيّ مسيحيّ مرتبط مباشرة بالباب العالي. وأدخل تغييرًا أساسيًّا في البنية الاجتماعيّة السياسيّة لسكّان جبل لبنان عمومًا، إذ ألغى الامتيازات الإقطاعيّة وأعلن مساواة الجميع أمام القانون (المادّة الخامسة)، وفرض مبدأ انتخاب مشايخ القرى وأعضاء مجلس الإدارة (المادّة الرابعة والمادّة العاشرة)، واعتمد قاعدة التمثيل الطائفيّ في تقسيم المديريّات وفي مجلس الإدارة، فأعطى الموارنة إدارة أربع مديريّات من أصل المديريّات السبع التي تتألّف منها المتصرفيّة، وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة الذي يعاون المتصرّف. وفي الواقع كانت هذه الأرجحيّة السياسيّة التي منحهم إيّاها نظام جبل لبنان انعكاسًا لوزنهم الديموغرافيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والتربويّ. وقد لاحظ ذلك أحد المراقبين الدارسين لأحوال جبل لبنان في القرن الماضي، حيث قال: «استنادًا إلى ماضيهم التاريخيّ وتفوّقهم العدديّ وثروتهم الاجتماعيّة، يدّعي الموارنة أنّ جبل لبنان وطن لهم وأنّ سيادتهم عليه يجب أن تكون فوق كلّ سيادة. وفي سبيل ذلك يحاولون الإمساك بناصية الحكم باستمرار»[١].

(١) قسطنطين بتكوفيتش: لبنان واللبنانيّون، بطرسبورغ ١٨٨٥، دار المدى، ترجمة يوسف عطاالله، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٨.

وقد تعزّز في عهد المتصرفيّة نفوذ البطريرك والمطارنة السياسيّ. وذلك بفضل شخصيّة البطريرك بولس مسعد القويّة، والتغيّرات التي طرأت على العلاقات بين الشعب والأعيان بعد سلسلة الاضطرابات الاجتماعيّة التي توّجتها ثورة طانيوس شاهين عام ١٨٥٨. وفي هذا الصدد، يقول المراقب المارّ ذكره: «كانت الجماعة المارونيّة تخضع لبطريركها ومطارنتها خضوعًا تامًّا، وتنظر باحترام كبير إلى المشايخ والأمراء وجميع أبناء العائلات الأرستقراطيّة العريقة التي تكاثرت وزاد عددها . . . على أنّ الأمراء والمشايخ من الموارنة الفقراء لم يعودوا يتمتّعون في جبل لبنان بالوزن السياسيّ السابق، لأنّ الزعماء الروحيّين استغلّوا أخطاء الأرستقراطيّين، أي الأمراء والمشايخ، فانتزعوا منهم نفوذهم وأملاكهم»[1]. وعن شخصيّة البطريرك مسعد، يقول أحد المؤرّخين المعاصرين في خاتمة دراسة طويلة لموقف البطريرك مسعد من حركة الفلاّحين في كسروان: «لقد كان بولس مسعد محطّة هامّة في تاريخ البطريركيّة المارونيّة. فهو رجل التقوى ورجل التعصّب في آن. جمع بين عمق الثقافة التاريخيّة، والأصول الفلاّحيّة، وإرادة السلطة التي ترفض أن يكون لها حدود في مجالَي الدين والسياسة. هذه السلطة كانت في خطوطها العامّة مزيجًا مركّبًا. فهي تتحسّس مع الفلاّحين (والشركاء) حاسمة مسألة استقلالها، إن لم يكن معاداتها للمؤسّسة الإقطاعيّة. لكن في موازاة ذلك كانت ترفض مقولات الحرّيّة والإرادة الشعبيّة، محاولة أن تفرض شرعيّتها الدينيّة، كقيادة للطائفة المارونيّة وبروحيّة المواجهة والعصبيّة للطوائف الأخرى»[2].

ليس من السهل معرفة حقيقة المشروع السياسيّ الذي يمكن أن يكون قد خامر تفكير البطريرك مسعد، قبل إنشاء المتصرفيّة وبعده. ولعلّنا نستدلّ على جانب منه، من خلال مطالبة مطران بيروت، طوبيا عون، ممثّل فرنسا في المفاوضات لحلّ مشكلة لبنان، بالعمل على «ضمّ مدينة بيروت والبقاع الغربيّ إلى لبنان»[3]. ومهما يكن من أمر، فإنّ الوضع الذي وجد الموارنة أنفسهم فيه

(١) قسطنطين بكوفيتش: لبنان واللبنانيّون، ٤٧.

(٢) عصام كمال خليفة: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٧.

(٣) المطران إفتاطيوس مبارك: الشرر المبارك، مطبعة المرسلين اللبنانيّين، جونيه، ١٩٣٧، ص ٤٢٦.

بعد استتباب الأمن في جبل لبنان لم يكن شديد الإزعاج لهم. وإنّنا لنجد في بعض ملاحظات المطران يوسف الدبس، في ثنايا كتابه عن «تاريخ سورية»، دليلاً إلى نوع الفكر السياسيّ الذي ساد الإكليروس الماروني حتّى نهاية القرن التاسع عشر.

عمل المطران يوسف الدبس مدّة طويلة مع البطريرك مسعد. وهو يعتبر نفسه تلميذًا له في التاريخ، وعارفًا بأسراره وأفكاره. فما يقوله عن الوضع السياسيّ للموارنة في عصره، وإن لم يكن تعبيرًا تامًّا عن تفكير البطريرك مسعد السياسيّ، فهو بدون شكّ تعبير عن تيّار واسع في أوساط الطائفة المارونيّة.

الانتماء الوطنيّ الذي يجاهر به المطران يوسف الدبس هو الانتماء السوريّ. والموارنة في رأيه «جماعة من السريان السوريّين». غير أنّه يدرك أنّ الانتماء الوطنيّ التاريخيّ الواسع شيء، والعمل السياسيّ في إطار هذا الانتماء شيء آخر. فالدولة العثمانيّة تسيطر على سورية، وتقسمها ولايات، والموارنة متمركزون في جبل لبنان وموزّعون أيضًا في ولايات عدّة من الولايات السوريّة. فالمرحلة الحاضرة تقضي بمسايرة الباب العالي وعدم اللجوء إلى التمرّد عليه. «حكّمت التجارب الموارنة وعلّمتهم أن لا يصغوا لوساوس الأجانب وأن يؤثروا الطاعة والانقياد للحكومة السائدة بهم على المعاندة والمخالفة لها وعلى مرضاة أصحاب السياسة الذين لا يهمّهم إلاّ أغراضهم»[1]. هذا على صعيد العلاقة مع الدولة المسيطرة على جبل لبنان وسائر المناطق السوريّة. أمّا على صعيد العلاقات الداخليّة بين سكّان سورية، على اختلاف طوائفهم ومنازعهم، فإنّه يستخرج من تاريخ الحروب الصليبيّة أمثولة عامّة، يطرحها قاعدة للعمل السياسيّ الداخليّ. يقول: «إنّ تاريخ سورية في القرنَين الثاني عشر والثالث عشر مثالات يتمثّل بها كلّ عاقل ليلزم السلم والوفاق، وينكبّ عن الخصام والخلاف... وسنرى في كلّ فصل من تاريخنا لهذين القرنَين موعظة ناطقة بوجوب الموالاة والوفاق في أمور هذه الدنيا بين الملل، ولو اختلفت دينًا ومذهبًا وطقسًا، ووجوب التنكيب عن العداوات والخصام طلبًا

(١) المطران يوسف الدبس: تاريخ سورية، المجلّد الخامس، ص ٢٩١.

لراحة كلّ فريق والسير في طريق التمدّن»[1]. وفي الاتّجاه نفسه، يرفض أن يخوض في تفاصيل الحرب الأهليّة لعام ١٨٦٠، خوفًا من إعادة تأجيج مشاعر العداء بين الموارنة والدروز[2]. وفي إطار التاريخ العامّ لسورية والدول التي سيطرت عليها، وخاصّة بعد الفتح العربيّ الإسلاميّ، يبدو له أنّ الموارنة عاشوا في إطار نوع من «الاستقلال الإداريّ» الذي كانت المتصرفيّة شكلاً من أشكاله[3]. إلاّ إنّه يلاحظ، بشيء من الأسف، تغيّرات تصيب البنية التقليديّة التي عرفها الموارنة للسلطة. ويسجّل ملاحظته في نصّ طويل نثبت بعض فقراته:

«أمّا الأعيان الموارنة في هذا القرن، فقد تكاثر عديدهم ورسا على ما تتحمّله حالتهم وثروتهم... ولكن زيادة عددهم وتوفّر احتياجات المعيشة والملبس والأثاث في هذا العصر آلت بكلّ هذه الأسر الشريفة إلى الانحطاط وضيق ذات اليد في عيال كثيرة منهم... وزاد في الطين بلّة انتشار روح الحرّيّة في هذا العصر، فحمل الأهلين على ازدراء سلطتهم وانكار وجاهتهم وعدم رعاية شرف أصلهم... وانتشر هذا الروح في باقي أعمال لبنان، فانحطّت مهابة الأمراء أيضًا، وباقي المشايخ، لا الموارنة فقط، بل غيرهم أيضًا من أيّة طائفة كانوا». ويضيف المؤرّخ الشاهد رأيه في ذلك، فيقول: «وعندنا أنّ هذه الحطة من مقام شرفاء البلاد أخّرت بها كثيرًا، إذ كثر رؤساء القوم، ولا مشاحة أنّه حيث كثُر الرؤساء، كثُر الخلاف ولم تستتم الحال. وبعد أن كانت سلطة البلاد تنحصر برأي كم وجيه من هذه الأسر، أمسينا الفوضة، فتعدّدت آراؤنا بقدر تعدّد أفرادنا. على أنّنا لا ننكر أنّ بعض الجهلة من هذه الأسر تسبّب بهذا الانحطاط بأعمالهم التي لم تنطبق على واجبات الحقّ والعدل والشرف»[4].

في هذه الملاحظات للمطران الدبس، نجد المفاهيم الرئيسيّة في الفكر

(١) للمطران يوسف الدبس: تاريخ سورية، المجلّد السادس، ص ١ و٣.
(٢) المطران يوسف الدبس: تاريخ سورية، المجلّد الثامن، ص ٦٧٢ ـ ٦٨٣.
(٣) للمطران يوسف الدبس: تاريخ سورية، المجلّد الخامس، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.
المجلّد السادس، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٤) للمطران يوسف الدبس: تاريخ سورية، المجلّد الثامن، ص ٧٢٤ و ٧٢٥.

السياسيّ الذي انتشر في أوساط الإكليروس الماروني في أواخر القرن التاسع عشر. موالاة السلطان العثمانيّ، الاستقلال الإداريّ في جبل لبنان، الوفاق بين الملل، والخوف من روح الحرّيّة الذي قضى على سلطة الأعيان وأخذ يهدّد سلطة رجال الدين. فهل تحوّلت هذه المفاهيم مع البطريرك الحويّك. وكيف؟

٢ـ الفكر السياسيّ في رسائل البطريرك الياس الحويّك (١٨٩٩ ـ ١٩٣١):

إذا كان البطريرك بولس مسعد يمثّل محطّة هامّة في تاريخ الطائفة المارونيّة، إذ إنّه رافق وشارك في عمليّة انتقال الموارنة من وضع القائمقاميّتين إلى وضع المتصرفيّة، فالبطريرك الياس الحويّك يمثّل محطّة فاصلة، إذ إنّه رافق وشارك مشاركة فعّالة في انتقال الموارنة من وضع المتصرفيّة إلى وضع لبنان الكبير. وفي الحقيقة، استفاد البطريرك الحويّك من تركيز الزعامة عند الموارنة في الكرسيّ البطريركيّ، وأضفى على هذه الزعامة من شخصيّته القويّة وحياته الطويلة هيبة كبيرة. وتبلور الفكر السياسيّ في بعض رسائله بشكل يستوجب الانتباه. ولذلك ينبغي النظر إلى فكره السياسيّ كفكر انتقاليّ وكفكر تأسيسيّ[1].

عندما تسلّم المطران الياس الحويّك مقاليد السدّة البطريركيّة، كانت أوضاع السلطنة العثمانيّة تتفاقم سوءًا، واستبداد عبد الحميد الثاني يزداد بطشًا. فلم يكن أمام البطريرك الجديد إلاّ أن يسلك سبيل المسايرة والمراقبة. ففي الرسالة الأولى التي وجّهها إلى عموم الطائفة المارونيّة، يحثّ الموارنة، في الخاتمة، على «أمرين خطيرين»، وهما إخلاص التعلّق بالكنيسة الرومانيّة والخضوع التامّ للسلطان العثمانيّ[2]، ولكن تطوّر الأوضاع الداخليّة في الاستانة والعلاقات الدوليّة في أوروبّا وآسيا سمح له بأن يوطّد علاقاته مع فرنسا وبأن

(١) من أجل الاطّلاع على حياة البطريرك الحويّك وأعماله الدينيّة والسياسيّة، ينبغي الرجوع إلى الكتاب الكبير الذي وضعه الأب إبراهيم حرفوش تحت عنوان: «دلائل العناية الصمدانيّة»، جونية، ١٩٣٥.

(٢) البطريرك الياس الحويّك: الذخائر الثمينة (وهي مجموعة رسائل البطريرك إلى الموارنة، مطبوعة بعناية الأب فيليب السرّاج)، مطبعة المرسلين اللبنانيّين، جونيه (لبنان)، ص ١٤ ـ ١٥.

يشجّع قيام حركات تعارض التتريك وتطالب بالمحافظة على امتيازات جبل لبنان السياسيّة، أو بالاستقلال التامّ عن تركيا. ولم يصبح التعبير عن فكره السياسيّ واضحًا في رسائله إلى عموم الموارنة إلاّ بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى. وفي حدود هذا البحث التمهيديّ، لا يسعنا إلاّ التوقّف قليلاً عند أربع رسائل تتضمّن الأفكار الرئيسيّة التي بنى عليها مواقفه السياسيّة العمليّة.

موضوع الرسالة الثامنة عشرة، وتاريخها ٨ كانون الأوّل سنة ١٩١٨، هو «الشكر لله على نهاية الحرب الكونيّة». ومن الواضح أنّ الناحية الدينيّة من هذه الرسالة غطاء لطرح بعض الأفكار السياسيّة. ولعلّها المرّة الأولى التي يتجرأ فيها البطريرك الحويّك على إعلان موقفه من الحكم العثمانيّ وسياسته في الأنحاء السوريّة. «ولم تكن لنفسنا راحة من جرّاء ما كنّا نشاهده من تفنّن رجال الحكومة التركيّة في ضروب العسف والظلم وقيام فئة، وإن قليلة، من أبناء البلاد لمساعدتهم على الإيقاع بإخوانهم والمتاجرة بأرواحهم. فاندفعوا بعامل الطمع الممقوت وحبّ الاتّجار الذميم إلى تضييق الخناق على رقاب العباد، إذ لم يدعوا صنفًا من الأصناف اللازمة للمعيشة إلاّ احتكروه...»[1]، وليست سياسة الأتراك في أثناء الحرب سوى مظهر من مظاهر سياستهم القمعيّة العامّة. ولذلك، يقول البطريرك، كانت الغاية الحقيقيّة للموارنة وسائر أبناء البلاد هي «الضالة التي قد ضالما نشدناها ونشدها الأجداد من قبلنا، أي إنقاذنا من نير الأتراك الثقيل وإيلاءنا الحرّيّة في إدارة شؤوننا»[2]. ولمّا كانت هذه الغاية قد أصبحت قريبة المنال بفضل الأنكليز والفرنسيّين فالواجب يقضي بتوجيه الشكر إليهم، وبتنظيم التعاون معهم، حتّى تتحقّق الغاية بكاملها. وهكذا يبني البطريرك الحويّك اتّجاهه في السياسة الخارجيّة على اتّجاهه في السياسة الداخليّة، وليس العكس. المصلحة الأساسيّة هي مصلحة البلاد وحرّيّتها واستقلالها، وليست مصلحة هذه أو تلك من الدول الصديقة.

وفي هذا السياق، يشير البطريرك الحويّك إلى العون الكبير الذي قدّمته

---

(١) البطريرك انطون الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٤٩٠. انظر أيضًا ص ٤٩٥.

(٢) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٤٩٤.

فرنسا للطائفة المارونيّة عبر العصور الحديثة، ويكشف عن الخطّة التي يعمل بموجبها مع الدول الصديقة. فيقول:

«وقد أجرت الدول المتحالفة، وخصوصًا فرنسة، ما أجبرته في سبيل مصلحتنا وخيرنا، وأبدت من التجرّد والتفاني ما حقّ لها معه علينا فرق الشكر الثقة التامّة بعطفها. فإنّ ما عرفناه وأبلغناه بصفة شبه رسميّة أنّها، أي الدول، بدلاً من أن تضمّ إلى بلادها ما احتلّته بفضل بسالة جنودها وهرق دمائهم، تحتفظ لنفسها إلاّ بالنفوذ فقط. وقد اتّفقت أن تكون بلادنا تحت النفوذ الفرنسيّ. وممّا تقرّر بهذا الشأن أن تكون للبلاد الحرّيّة في اختيار شكل حكومتها، وأن تهتمّ فرنسة وتعنى بتدريب تلك الحكومة ومساعدتها ماديًّا وأدبيًّا على ترقية البلاد في معارج التقدّم والنجاح واستدراجها إلى الاستقلال وتسهيلاً لهذا الأمر، وبلوغًا إلى ما ترمي إليه من توفير أسباب الارتزاق والربح للسكّان ووضع حدّ لهما جرّتهم إلى البلدان الشاسعة سعيًا وراء الكسب والكسب، قرّرت توسيع نطاق لبناننا العزيز بحيث يضمّ إليه ما هو كالجزء المتمّم له، أي مرافئه الطبيعيّة وسهوله المتكوّنة من تربته، وبتوسيعه على هذه الصورة، تتوفّر موارده ويتّسع باب الإرتزاق في وجه سكّانه»[1].

وعلى هذا الأساس، يدعو البطريرك الحويّك إلى «استئصال ما بذره الأتراك من بذور الشقاق وإبادة ما استنبطوه من عوامل التفريق»، وإلى الاهتمام بمصير الوطن وتعزيز روح الألفة والمحبّة والتآخي بين جميع أبناء البلاد على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، ويؤكّد «أنّ الوطنيّة والدين كليهما يوجبان عليكم احترام ومحبّة كلّ فرد مهما كانت عقيدته، والعقل نفسه يأبى عليكم إلاّ مؤاخاة من تضمّكم وإيّاهم سماء واحدة وتأويكم وإيّاهم أرض واحدة، وقد تحمّلوا ما تحمّلتم في الدور السابق من المصائب والمحن ما حمل المسلمين منهم أنفسهم على أن يتمنّوا مثلكم تقلّص ظلّ الأتراك من البلاد»[2]. ويدعو كذلك إلى الثقة بفرنسا والتعاون معها في سبيل مصلحة الوطن وخيره.

---

(١) البطريرك الحويّك: المذكّرات السريّة، ص ٤٩٩.

(٢) البطريرك الحويّك: المذكّرات السريّة، ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.

وقد سعى البطريرك الحويّك سعيًا عنيدًا إلى تحقيق الخطّة المارّ ذكرها، في مرحلة المفاوضات في مؤتمر الصلح. ومن أبرز ما قاله في هذه المرحلة تصريحه الشهير لجريدة «لو- ماتان» الباريسيّة، غداة وصوله إلى باريس في ٢٣ آب ١٩١٩، وفيه يؤكّد أنّ سفره إلى باريس يهدف إلى ثلاثة أشياء:

أوّلاً، المطالبة باستقلال مطلق للبنان.

ثانيًا، إعادة لبنان إلى حدوده الطبيعيّة والتاريخيّة كما حدّدتها قيادة الجيش الفرنسيّ في خريطة ١٨٦٢.

وثالثًا، توطيد وتعزيز العلاقات مع فرنسا.

وبعد إعلان قيام لبنان الكبير في ٣١ آب ١٩٢٠، يُبدي البطريرك الحويّك، في مطلع الرسالة التي وجّهها إلى الطائفة المارونيّة بتاريخ ٨ كانون الأوّل ١٩٢٠، ارتياحه إلى ما تحقّق من «الخطّة التي تمشّى عليها سلفاؤنا وخطّطناها لنفسنا يوم دخولنا هذا الكرسيّ البطريركيّ. فنال لبناننا العزيز استقلاله وتوسّع نطاقه وبعث شعبه أمّة حيّة سيكون لها شأن إن شاء الله بين الأمم الراقية»[1]. وتنتهي، هكذا، مرحلة، وتبدأ مرحلة جديدة. فكيف انعكست مشكلات هذه المرحلة في رسائل البطريرك الحويّك السياسيّة؟

إنعكست بصورة خاصّة في ثلاث رسائل متكاملة تتضمّن مبادئ ومفاهيم سياسيّة متجاوبة مع حاجات بناء الوطن على المدى القريب والبعيد. وهي الرسالة الثانية والعشرون، وموضوعها «حياة الشعوب»، بتاريخ ١٠ كانون الأوّل ١٩٢٣، والرسالة الرابعة والعشرون، وموضوعها «السلطة»، بتاريخ ٣ كانون الأوّل ١٩٢٥، والرسالة الثلاثون، وهي رسالته الأخيرة، وموضوعها «محبّة الوطن»، بتاريخ ٨ كانون الأوّل ١٩٣٠. وفيما يلي لمحة عن مضمون هذه الرسائل.

يعي البطريرك الحويّك تمام الوعي أنّ قيام لبنان الكبير بداية طور جديد في التاريخ السياسيّ للطائفة المارونيّة. «قد تحوّلت الأحوال ودخلتم الآن، أيّها

(١) البطريرك الحويّك: الذخائر الستّة، ص ٥١٤ - ٥١٥.

الأبناء الأعزّاء، في طور جديد من حياتكم القوميّة، يعلم كلّ ذي بصيرة أنّه من الأهميّة بمكان بعيد في حياة الشعوب لما يحفّ بالأمّة من الأخطار في مثل هذه الظروف التي يغتنم فرصتها عدّو الخير»[1]. ويحدّد الوجهة العامّة لهذا الطور بقوله: «المسألة حيويّة والمهمّة خطيرة جدًّا وهي تشييد البناية الوطنيّة»[2].

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ البطريرك الحويّك، إذ يستخدم مصطلحات الأمّة والشعب والوطن والقوميّة والوطنيّة، يفكّر في الموارنة واللبنانيّين بحسب منطق التفكير القوميّ المنتشر إلى حدّ ما في عصره. ولكن الواقع هو أنّه يستخدم هذه المصطلحات دون تفريق واضح بين منطقها ومنطق التفكير الدينيّ في السياسة. فالمرجع الأساسيّ لتفكيره السياسيّ يتألّف من مستويَين متراتبَين ومتداخلَين في الوقت نفسه، وهما الدين والوطن. الدين له الأولويّة المطلقة، والوطن له أولويّة نسبيّة. وبين هاتَين الأولويّتَين، يحاول أن يطرح آراءه حول ما يسمّيه «تشييد البناية الوطنيّة».

من هنا، يذهب البطريرك الحويّك إلى أنّ «الدول والحكومات قد اهتمّت الاهتمام كلّه بجعل الدين ويحفظه أساسًا لكلّ إنشاءاتها وتأسيساتها الاجتماعيّة والسياسيّة، وهذا ما حفظ كيانها وضمن لها نجاحها ورقيها»[3]. ولكنّه لا يدرك النتائج البعيدة المترتّبة على هذا المذهب عند تطبيقه على الدولة الناشئة، دولة لبنان الكبير. ففي رأيه، «المسألة الاجتماعيّة هي مسألة أدبيّة، والمسألة الأدبيّة هي مسألة دينيّة»[4]. فالدين يأمر، من خلال الوصايا العشر، بما هو لازم لحلّ المسألة الاجتماعيّة، ويدعم الوطنيّة بأخلاق التضحية والصبر والإقدام اللازمة لتشييد الأوطان. والله هو أصل الحياة الفرديّة والقوميّة. «فإنّه هو الذي قسم الخليقة إلى شعوب متفرّقة وأمم متنوّعة ومتميّزة بعضها عن بعض، وخطّ بإصبعه القديرة على الكرة الأرضيّة حدود المنطقة التي خصّصها بكلّ منها لسكناها... وأعطى كلّ شعب لغته وعاداته وكلّ ما هو له ويُعرف به من الميزات، وحدّد له مدّة حياته وبقائه»[5].

---

(١) (٢) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٥٨١-٥٨٢.
(٣) (٤) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٥٨٢ - ٥٨٣.
(٥) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٥٨٩ - ٥٩٠.

وفي هذه النظرة الغيبيّة إلى أصل الحياة القوميّة، يستنتج البطريرك الحويّك أنّ كلّ شعب من الشعوب له دعوة إلهيّة ومهمّة خاصّة. والشعب هنا هو في الدرجة الأولى الشعب الماروني، وفي الدرجة الثانية الشعب اللبنانيّ. إلاّ أنّه لا يوضح مهمّة الشعب اللبنانيّ بقدر ما يوضح مهمّة الشعب الماروني. وإذ يقارن بين ماضي الشعب الماروني وحاضره، يلاحظ ابتعادًا عن تقاليد الأجداد في مجالي الوطنيّة والدين. ولذلك يناشد «أبناءه» التمسّك بروح الأجداد في التطوّر الجديد من تاريخهم.

وحياة الشعوب لا تصان ولا تزدهر بدون سلطة تتولّى أمرها. ولذلك يخصّص البطريرك الحويّك رسالة كاملة لموضوع السلطة، يستعيد فيها تعاليم الأكويني وتوجيهات لاوون الثالث عشر، ويردّ على القائلين بفصل الروحيّ عن الزمنيّ. والمبادئ التي تؤلّف نظرته إلى السلطة هي الآتية:

١ ـ السلطة ضروريّة بالمصلحة العامّة.
٢ ـ السلطات الأساسيّة ثلاث: عائليّة ومدنيّة ودينيّة.
٣ ـ السلطتان العائليّة والمدنيّة أصلهما طبيعيّ، ولا تحتاجان إلى تدخّل الله الوضعيّ.
٤ ـ السلطة الكنسيّة مصدرها الله مباشرة.
٥ ـ السلطة الكنسيّة مستقلّة عن السلطة المدنيّة، وهذه مستقلّة عن السلطة الكنسيّة.
٦ ـ عند التنازع بين السلطتين، المدنيّة والكنسيّة، الأفضليّة هي للسلطة الكنسيّة، لأنّها أعلى من السلطة المدنيّة.
٧ ـ للإكليروس أن يقوم بواجبه الوطنيّ كسائر المواطنين.
٨ ـ التعاون بين السلطات الثلاث، العائليّة والمدنيّة والدينيّة، أفضل من التعارض، لراحة الإنسان وهنائه. أبناء الكنيسة هم أنفسهم رعايا الحكومة.
٩ ـ من اختصاص السلطة الكنسيّة تفسير مبادئ الحقّ، سواء كان الطبيعيّ أو المسيحيّ، أو العامّ أو الخاصّ، وبالتالي تعليم الواجب.
١٠ ـ من واجبات السلطة المدنيّة أن تسترشد في سنّ قوانينها بالشريعة

الطبيعيّة، وتستنير بأنوار العقل والضمير، وبطبيعة الأشخاص الذين تسنّ لهم القوانين.

١١ ـ المصدر المباشر للسلطة المدنيّة يمكن أن يكون الأصل أو الثروة الطائلة أو العمل العظيم أو البسالة الغريبة أو الحقوق الموروثة أو الخدمات الجليلة أو إرادة الشعب واختياره أو غير ذلك. ولا شيء من ذلك في أصل السلطة الكنسيّة.

١٢ ـ للبشر أن يختاروا حكوماتهم والهيئات التي يرتأون لها، وأن يبدلوا ما شاؤوا من قوانينهم المدنيّة. ولكن، ليس لهم أن يمسّوا قوانين الكنيسة وشرائعها وهيئة إدارتها وسلطتها وطقوسها وترتيباتها[1].

من الواضح أنّ هذه النظرة تحاول أن تعترف بدائرة خاصّة للسلطة السياسيّة، وأن تبرّر استقلال السلطة السياسيّة في دائرتها الخاصّة بتدبير الله الذي شاء أن تكون خليقته على هذا النحو. ولكنّها، في الحقيقة، تنطوي على تراتبيّة وعلى تصوّر لاختصاصات السلطة الكنسيّة يتهيان إلى استتباع السلطة السياسيّة أو إخضاعها بصورة من الصور. وقد حاول البطريرك الحويّك أن يوازن بين هذه النظرة اللاهوتيّة اللاوويّة إلى السلطة والنظرة التاريخيّة المحليّة إلى الوطن، وشاء أن تكون وصيّته الأخيرة وصيّة سياسيّة تحت شعار محبّة الوطن.

يبدو أنّ الخافز القريب لهذه الوصيّة هو خطر تفاقم حركة المهاجرة من البلاد. وكان البطريرك الحويّك قد أشار أكثر من مرّة إلى هذا الخطر. ولكن المقصود الحقيقيّ أبعد من ذلك. فما أودعه البطريرك الحويّك رسالة «محبّة الوطن» هو نظرة عميقة إلى الحياة الوطنيّة وإلى علاقة الموارنة واللبنانيّين عمومًا بوطنهم ودولتهم، وتعبير عن شعور وطنيّ راسخ، ودعوة إلى تعزيز الروح الوطنيّة المخلصة المتجذّية في الممارسة الوطنيّة العادلة للواجبات والحقوق. إنّ رسالة «محبّة الوطن» هي استعادة «بطريركيّة» لوطنيّات المعلّم بطرس البستانيّ المنشورة عام ١٨٦٠ تحت اسم «نفير سورية». والاتّجاه الغالب فيها اتّجاه نظريّ عامّ، أكثر ممّا هو اتّجاه تطبيقيّ لبنانيّ.

---

(١) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٦٣٠ ـ ٦٤٦.

يبدأ البطريرك الحويّك رسالته بتقديم حبّ الوطن كأنّه الحبّ الطبيعيّ للوالدين، ويلاحظ أنّ بعض أبناء الطائفة «قد عدلوا عن خطّة الأجداد الكرام في محبّتهم للوطن بعد أن نلنا ما نلناه من فضله تعالى ومساعدة فرنسة المحامية والصديقة القديمة لوطننا، فأصبحنا أمّة لها دستورها ونظامها الخاصّ»[1]. وبدلاً من أن يتّجه نحو موضوع الأمّة، وكيف أصبح اللبنانيّون أمّة، ودور الدستور في ذلك، يتّجه نحو موضوع الوطن، وينعطف منه نحو العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في المجتمع الوطنيّ.

الوطن محبوب طبيعيًّا، لأنه يقدّم لنا كلّ ما يلزم للتمكّن من الحياة. الوطن أرض تحفظ لنا الحياة، وتؤثّر في العقليّة والآداب والتربية. ولكن الوطن أكثر من أرض. إنّه لغة ومجتمع وتاريخ، هذه الأمور الثلاثة أجزاء لا تتجزأ من حقيقة الوطن. «لا يمكن أن نحبّ الوطن بمعزل عن حبّنا للغتنا»[2]. واللغة عند اللبنانيّين هي اللغة العربيّة، وعند الموارنة هي اللغة العربيّة بالإضافة إلى اللغة الطقسيّة أي اللغة السريانيّة[3]. ولا يمكن أن نحبّ الوطن بمعزل عن حبّ المجتمع الذي يعيش عليه والحكومة التي تسهر على مصالحه ومنافعه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموتى الذين سبقونا على أرض الوطن. «أرض الوطن ولغة الوطن وتاريخ الوطن وحماه الوطن، كلّ ذلك رابطة بين الأحياء والأموات»[4]. والمسيحيّ يؤسّس حبّ الوطن على محبّة الله الذي وهبه الحياة وأسبابها.

من هذه المعطيات العامّة، ينطلق البطريرك الحويّك ليشرح نظرته إلى العدل في المجتمع الوطنيّ. ومعظم رسالته يدور على هذا الموضوع. فالعدل المتعلّق بحبّ الوطن هو مجموعة واجبات نحو الوطن وسكّانه وحكّامه، ويفصّل البطريرك الكلام على هذا العدل تحت فرعَين هما العدل العامّ أو العدل التشريعيّ والعدل التوزيعيّ. «الوطن بواسطة السلطان المدنيّ يسهر علينا

(١) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٧٩٧.
(٢) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨٠٠.
(٣) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨٠٦.
(٤) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨٠٢.

بشرائعه ومحاكمه وشرطته ويحافظ علينا وعلى عيالنا وعلى حرّيّتنا»[1] ومحكّ نجاحه هو العدل «فالعدل العامّ تتناول أوامره كلّ أعضاء وأفراد المجتمع على اختلاف أنواعه»[2]. وليس للحكومة أن تستغلّ سلطتها لمصلحتها الخاصّة، إذ إنّها خادمة المصلحة العامّة عن طريق العدل العامّ أوّلاً، وعن طريق العدل التوزيعيّ ثانيًا. وكلّما كانت مخلصة في قيامها بواجبها، استحقّت طاعة المحكومين لها. ويشدّد البطريرك الحويّك كثيرًا على احترام المواطنين للشرائع والقوانين كتعبير عن محبّة الوطن. إلاّ أنّه لا يميل إلى ربط العدل التشريعيّ أو العدل العامّ بالمساواة كمبدأ مطلق. فالاختلاف والتفاوت بين المواطنين يوجبان على الحكومة عدم التسرّع في وضع تشريعاتها العامّة. وهذا الاعتبار يظهر أكثر في مجال العدل التوزيعيّ. فلكلّ فرد من أفراد الوطن نصيب من الثروة العامّة ومن حماية الوطن له ولحقوقه الشخصيّة. وهذا النصيب يكون على قدر الاستحقاق[3]. فالعدل التوزيعيّ لا يحدّد الضرائب بدون اعتبار الثروة، ولا يراعي القرابة في تولية الوظائف العامّة، ولا يحرم بعض المواطنين من إمكانيّة إسماع صوتهم إلى القضاء، ولا يكافئ الناس على اعتدادهم بأنفسهم الذي غالبًا ما يكون تعبيرًا عن طمع وحسد.

وينهي البطريرك رسالته بالتعبير عن أمل في التعاون بين السلطان الكنسيّ والسلطان المدنيّ لأجل خير لبنان: «ولنا الأمل بهيئة حكومتنا الموقرة وأفراد أبناء الوطن أن يعملوا بما دعوناهم إليه من محبّة الوطن والسعي وراء إسعاده، فيتعاون السلطان الكنسيّ والسلطان المدنيّ على إعلاء هذا الوطن العزيز الذي أحببناه، ويمكننا القول إنّنا لم نعش لذاتنا، بل لخدمة الكنيسة وخدمته»[4].

من هذه اللمحة عن رسائل البطريرك الحويّك السياسيّة، نستطيع استخلاص حكم عامّ على اتّجاهات الفكر السياسيّ عند البطريرك الحويّك. المحور الأساسيّ في هذا الفكر هو دولة لبنان الكبير المستقلّة. والمحاور الفرعيّة

---

(١) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨١١.
(٢) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨١١.
(٣) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨٢٣ ـ ٨٢٤.
(٤) البطريرك الحويّك: الذخائر السنيّة، ص ٨٣٣ ـ ٨٣٤.

هي صداقة فرنسا وتعارنها، الدستور، المحافظة على استقلال السلطة الكنسيّة المارونيّة عن السلطة المدنيّة اللبنانيّة وعلى تساميها عليها، الوطنيّة كما عاشها الأجداد في جبل لبنان. ومن أبرز سمات هذا الفكر، تغييبه شبه التامّ لمشكلة التعدّد الطائفيّ في الدولة الجديدة الناشئة. فكأنّ المشكلة بالنسبة إليه هي مشكلة تنظيم العلاقة بين الزعامة أو السلطة السياسيّة أو السلطة الدينيّة في مجتمع لا يوجد فيه سوى سلطة دينيّة واحدة. فهل تنبّه زعماء الإكليروس المارونيّ بعد الحويّك إلى عمق المشكلات والتناقضات الفعليّة والتناقضات الكامنة التي انطوى عليها الانتقال من لبنان الصغير، لبنان المتصرفيّة، إلى دولة لبنان الكبير؟

٣ ـ اتّجاه رجعيّ يعبّر عنه المطران مبارك:

لا شكّ في أنّ الانتقال من لبنان المتصرفيّة إلى دولة لبنان الكبير قد وضع الموارنة أمام تحدّيات ومسؤوليّات سياسيّة لم يعهدوا مثلها في تاريخهم السياسيّ، ولم يكونوا على تحضير تامّ لمواجهتها والاضطلاع بها. فالمشروع السياسيّ لدولة لبنان الكبير هو مشروع كبير، متعدّد المستويات، والعقبات الداخليّة والخارجيّة أمام نجاحه كثيرة. والإكليروس المارونيّ لم يكن موحّدًا في موقفه من هذا المشروع وفي نظرته إلى منطلقاته ومستلزماته، وفي إدراكه وحساسيّته تجاه نتائجه وانعكاساته على الموارنة. وقد عبّر المطران إغناطيوس مبارك عن إحدى ردود الفعل على هذا المشروع، في الثلاثينات، بشكل يدلّ على أن تكيّف الكنيسة المارونيّة مع الوضع السياسيّ الجديد، الذي أسهمت كثيرًا في تكوينه، كان تكيّفًا عسيرًا، تتداخل فيه نزعات الإقدام والتجديد مع نزعات التقليد والرجعة إلى نظام المتصرفيّة.

كان المطران مبارك أقرب المطارنة الموارنة، بحكم تولّيه أبرشيّة بيروت وعمله مع البطريرك الحويّك في باريس، إلى التطوّرات السياسيّة التي شهدها لبنان قبل ١٩٢٠ وبعدها وتدخّلاته في مجرى الحياة السياسيّة، نقدًا ومعارضة أو تأييدًا ودعمًا، تدلّ على أنّه كان حريصًا على عدم الابتعاد بلبنان الكبير عن لبنان الصغير، سياسة ونظامًا. ولا يهمّنا الآن من تلك التدخّلات سوى ما

يتّصل باتجاهه العامّ. وقد عبّر عنه المطران مبارك بشكل صريح، أكثر من مرّة. ففي خطاب البرنامج، عام ١٩٣٣، حدّد الخطوط الأساسيّة لنظرته السياسيّة، فقال: «وجوابًا على السائلين عن البرنامج الذي نتمشّى عليه في سياستنا، نقول إنّ ملخّص برنامجنا الرجوع بلبنان الكبير إلى مثل النظام الذي كان في لبنان القديم، بحكومة وطنيّة مصغّرة، ومجلس وطنيّ مصغّر ومنتخب من الشعب رأسًا وبدرجة واحدة، مع إعطاء رواتب مصغّرة توافق فقر البلاد، وتوزيع الوظائف على جميع الطوائف اللبنانيّة مع المحافظة على أهليّة الأشخاص واستحقاقهم مع بعض تحويرات ضروريّة يقتضيها التوسيع الذي طرأ على حدود لبنان القديم، ونطلب استلام جمارکنا لتسديد ميزانيّتنا وتخفيض ضرائبنا بنسبة حالتنا الحقيقيّة»[١].

هذا الملخّص يترجم تمامًا أزمة التجاذب بين لبنان الكبير ولبنان الصغير في الفكر السياسيّ للإكليروس الماروني، وقد حاول المطران مبارك شرحه والدفاع عنه والدعوة إلى العمل به. وجاء شرحه توكيدًا أكثر ممّا جاء تبديدًا أو تخفيفًا لها. ومن أهمّ ما جاء فيه النقاط الآتية[٢]:

١ ـ «توحيد الكلمة بين جميع الطوائف اللبنانيّة لمصلحة لبنان ونجاحه والقضاء على الغايات والأغراض الشخصيّة».

٢ ـ «مراعاة حقوق الطوائف بتوزيع الوظائف عليها بالنسبة، لأنّ التوزيع على هذا الأساس يزيل سوء التفاهم الطائفيّ ويوجد الاتّفاق على المصلحة العامّة. وهذا لا يمنع انتقاء الأكثر كفاية في الطائفة للوظيفة المعيّنة لها».

٣ ـ «استعادة سعادة لبنان القديم في لبنان الكبير، باختصار إدارته وتخفيف ضرائبه».

٤ ـ «تنشيط الحركة الاقتصاديّة لتعزيز ثروة البلاد وإنمائها بعد أن أصابها الجفاف في موارد الحرير والزيت والدخان وغيرها من المنتوجات الوطنيّة وإنشاء المشاريع العمرانيّة».

---

(١) المطران مبارك: الشعر المبارك، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ وأيضًا ص ٣٨٢.

(٢) المطران مبارك: الشعر المبارك، ص ٣٤٤ وما بعدها.

٥ ـ «استقلال لبنان بحدوده وحفظ كيانه».

٦ ـ «انتداب فرنسا انتدابًا حقيقيًا للإرشاد».

٧ ـ «التفتيش عن مصلحة لبنان قبل كلّ شيء بالمحافظة على حقوقه الوطنيّة والسياسيّة والماليّة والاقتصاديّة والزراعيّة والتجاريّة والصناعيّة، وحماية هذه المصالح حماية صحيحة».

٨ ـ «حكومة وطنيّة على رأسها رئيس وطنيّ».

٩ ـ «وزير فرد مع مجلس مديرين اختصاصيّين. . . ومسؤوليّة الوزير الفرد أمام رئيس الحكومة».

١٠ ـ «مجلس نيابيّ مصغّر يسيطر على الموازنة والمصالح الماليّة وسنّ القوانين وتعديلها. . .».

١١ ـ انتخاب النوّاب على درجة واحدة. . . وإرجاع المدراء إلى النواحي».

١٢ ـ «إرجاع الأحوال الشخصيّة إلى الرؤساء الروحيّين».

وقد عاد إلى بعض هذه النقاط في تصريحات إلى الصحافة، فقال مثلاً عن طائفيّة الوظيفة «إنّ كلّ طائفة تعرف الوظائف المخصّصة بها. كما كانت الحال في لبنان القديم». ويبرّر هذا المذهب بقوله: «وعندي أنّه يلزم قرون طويلة قبل أن يتساهل أبناء هذه البلاد التساهل الكافي في مشكلة الطائفيّة»[1]. وعلى سوال عن موقف «أبناء الولايات التي اندغمت بلبنان القديم» من الاتّجاه العامّ لسياسته، أجاب:

«إنّ أبناء الولايات التي انضمّت إلى لبنان ترضى بالعودة إلى نظام لبنان الصغير. ولدرس هذا النظام وتطبيقه على لبنان بعد تكبيره، سنحاول تأليف لجنة تضع مشروع الدستور الجديد على هذا الأساس. فنُلبس بلادنا ثوبًا يناسب جسمها»[2].

وفي حديث إلى مراسل جريدة «المقطّم»، يؤكّد نيّته في العمل لأجل دستور جديد للبلاد، لا يبتعد عن نظام المتصرفيّة، إلاّ بقدر ما يقتضيه تكبير المتصرفيّة. فيقول:

---

(١) المطران مبارك: الشعر المبارك، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٢.

(٢) المطران مبارك: الشعر المبارك، ص٣٨٥.

ـ «أنا الآن أعدّ هذا البرنامج بالتفصيل، وغايتي فيه أن يعاد لبنان إلى نظام يتشابه بنظامه السابق، نظام بسيط في تركيبه ونفقاته، أي أن لا يزداد على نظامه السابق من الحواشي والذيول إلاّ بنسبة الزيادة التي دخلت عليه من إعادة الأراضي التي كانت مسلوخة عنه وبنسبة حاجات وضرورات العصر الحاضر».

ـ «إنّ اللحظة التنفيذيّة هي الآن إلقاء الخطب لإفهام الشعب الطريق الذي يجب أن يسلكه للخروج من هذه الحالة وثمّ تحضير برنامج تفصيليّ، وإنشاء حزب سياسيّ كبير يوافق عليه»[1].

لقد كان نظام لبنان الصغير ينصّ على أنّ المتصرّف مسيحيّ، وعلى أنّ الطائفيّة في مجلس الإدارة وفي تقسيم القائمقاميّات وفي إسناد الوظائف وفي تنظيم القضاء، قاعدة عامّة ثابتة. وجاء دستور الجمهوريّة اللبنانيّة عام ١٩٢٦ ينصّ على أنّ الطائفيّة في الحكومة وفي الإدارة مؤقّتة، وعلى أنّ الشعب اللبنانيّ يحكم نفسه على أساس الديمقراطيّة. فهل كانت نظرة البطريرك عريضة إلى هذا التعارض بين نظام لبنان الصغير ودستور لبنان الكبير مطابقة لنظرة المطران مبارك إليه؟

٤ ـ الفكر السياسيّ في أعمال البطريرك أنطون عريضة (١٨٣٢ ـ ١٩٥٥)

يبدو أنّ التنسيق والتفاهم كانا كبيرَين بين البطريرك عريضة والمطران مبارك. فكثير من الآراء والمواقف التي عبّر عنها المطران مبارك مدوّن في أعمال البطريرك عريضة كما أخرجها الخوراسقف بطرس حبيقة تحت عنوان «مآثر عريضة». ويبدو من خلال هذا التدوين أنّ البطريرك عريضة كان شديد الاهتمام بالمشكلات الاقتصاديّة والسياسيّة، وكثير التدخّل فيها. وكيف لا يكون ذلك، والمرحلة التي عاش فيها هي مرحلة الحرب العالميّة الثانية، وإعلان الاستقلال عن فرنسا، ونشوء أحزاب يساريّة عقائديّة، ونشوء دولة إسرائيل، وتنامي التيّارات العروبيّة العقائديّة والسياسيّة. وفي الحقيقة، إذا كانت مرحلة البطريرك الحويّك مرحلة انتقال وتأسيس، فإنّ مرحلة البطريرك عريضة مرحلة

(١) المطران مبارك: الشعر المبارك، ص٣٨٥ ـ ٣٨٩.

تدعيم ومحافظة على المكتسبات المتمثّلة خصوصًا في الاستقلال والدستور. إنّها مرحلة ترتيب الوضع الداخليّ بعد قبول المسلمين السنّة بدولة لبنان الكبير، وتنظيم العلاقات مع البلدان العربيّة، بعد انتشار الدعوة إلى توحيدها. وهي أيضًا مرحلة نشوء الزعامات والقوى المارونيّة الجديدة على المسرح السياسيّ، وبالتالي عودة الثنائيّة في الزعامة السياسيّة عند الموارنة إلى وضع شبيه بما كان أيّام الإمارة الشهابيّة. إلاّ أنّنا لا نستطيع في هذا البحث سوى لفت الانتباه إلى بعض الآراء التي تدلّ على الاتّجاه العامّ للتفكير السياسيّ عند البطريرك عريضة.

في المرحلة التي سبقت الحرب العالميّة الثانية، أثيرت مشكلات كثيرة في لبنان. بعضها يتعلّق بالنظام والدستور، وبعضها يتعلّق بموقف المسلمين السنّة من استقلال لبنان، وبعضها الآخر يتعلّق بالانتداب الفرنسيّ وبالعلاقة مع سوريا. وكان للبطريرك عريضة آراء محدّدة في هذه المشكلات جميعًا. وقد لخّص الخوراسقف حبيقة سياسة البطريرك عريضة في تلك المرحلة، في النقاط الخمس الآتية:

١ ـ «استقلال لبنان عمليًا في كيانه الطبيعيّ الحاضر.
٢ ـ توثيق عرى الإخاء بين لبنان وسوريا اقتصاديًا واجتماعيًا.
٣ ـ دستور يكفل الحرّيّات التي يضمنها نظام جمهوريّ برلمانيّ للدولة وللفرد وللجماعة.
٤ ـ معاهدة مع فرنسا.
٥ ـ دخول لبنان إلى جمعيّة الأمم»[1].

هذه النقاط تعطي فكرة شاملة عن الاتّجاه السياسيّ للبطريرك عريضة. ولكنّها تغفل بعض الأمور الهامّة، وخصوصًا تلك التي تتعلّق بالطائفيّة، وسنحاول توضيح مضامينها من خلال ثلاثة نصوص من عام ١٩٣٧، عام ١٩٤١، وعام ١٩٤٨.

تناول البطريرك عريضة، في خطاب ألقاه في أواخر عام ١٩٣٧، على أثر

(١) الخوراسقف بطرس حبيقة: مآثر عريضة، الجزء الخامس ١٩٣٧، ص ٧٤.

انتخابات نيابيّة مضطربة وصدور مرسوم حلّت به بعض المنظّمات (الوحدة الوطنيّة، الكتائب اللبنانيّة، النجادة) المشكلات السياسيّة الهامّة في البلاد، وكانت في رأيه تدور على «الاحتفاظ بالاستقلال والاهتمام بالمسائل الاقتصاديّة، السهر على الأمن العامّ، مراقبة المحاكم لإيصال كلّ ذي حقّ حقّه، العدل في توزيع الوظائف والمنافع، ترك الحرّيّة للأفراد والشعب فيما يعود لحقّهم الطبيعيّ والمدنيّ، العناية بالتربية، منع البغاء والاعتداء على الأعراض»[1].

الاحتفاظ بالاستقلال بديهيّة في تفكير البطريرك عريضة، ولكنّه، في ظروف عام ١٩٣٧، يعني له شيئًا محدّدًا وهو منع الحزب السوريّ القوميّ وإطلاق الحرّيّة لحزب الكتائب اللبنانيّة (كما يعني طبعًا محاربة الشيوعيّة الهدّامة للدين). والاهتمام بالمسائل الاقتصاديّة يعني اتباع سياسة تنشيط الزراعة والمشاريع الصناعيّة والعلاقات التجاريّة مع الخارج وفي الداخل، ويعطي البطريرك أمثلة معيّنة على ذلك. والسهر على الأمن العامّ ومراقبة المحاكم أمران يعتبرهما من الضروريّات الأوّليّة للحفاظ على حقوق الناس وسلامتهم. أمّا العدل في توزيع الوظائف، فإنّه مسألة خلافيّة كبيرة. وهذا نصّ يشرح فيه البطريرك عريضة موقفه بشكل واضح، قال:

«ولو كان عدل عند أرباب السلطة لاختاروا ذوي الكفاءة والأهليّة من الشعب وعدلوا في توزيع المنافع والخدم دون مراعاة الحزبيّة أو الطائفيّة، ولما كان يقوم الشعب عليهم، ولما كنّا نحن نعني نفسنا بطلب المساواة بين الطوائف اللبنانيّة بالنسبة إلى عدد كلّ واحدة منها وأهمّيّتها، وفيها أشخاص أكفّاء. ولكن، بما أنّ هذا الأمر يظهر أنّه صعب المنال، نظرًا إلى التعصّب الدينيّ والطائفيّ عند أغلب الناس، لا يستريح لبنان إلاّ إذا أعطيت كلّ طائفة حقّها من الوظائف والمنافع العامّة بموجب نظام مفصّل تكون مخالفته تحت أشدّ المسؤوليّة. وبما أنّ الشعب أجمع يشترك بالغرم، فيجب أن يشترك بالغنم أيضًا. وهذه القاعدة كانت مرعية بمدّة نظام لبنان، وكان الشعب مستريحًا، دون محاسدة ولا مزاحمة بين مختلف الطوائف».

---

(١) الخوراسقف بطرس حيقة: مآثر عريضة، الجزء السادس ١٩٣٨، ص ١٠٤. جميع المقتبسات الواردة في شرح هذه المشكلات مأخوذة من المصدر نفسه.

لقد ذكرنا شيئًا مماثلاً لهذا الرأي في عرضنا لاتّجاه المطران مبارك السياسيّ. والملاحظات التي يمكن إبداؤها حول هذا النصّ كثيرة. نثبت بعضها للتدليل على نوع المنطق الذي يحكم التفكير السياسيّ الإداريّ عند البطريرك عريضة.

١ ـ يعتقد البطريرك عريضة أنّ العدل يكون باختيار ذوي الأهليّة من الشعب للوظائف العامّة، بدون مراعاة الحزبيّة والطائفيّة. ولكنّه يرى أنّ شعب لبنان طوائف. ولذلك يتخلّى بتفكيره العمليّ عن مقولة الشعب بالمعنى الجمهوريّ الديمقراطيّ، ويحتفظ بمقولة الطوائف. ويستنتج أنّ مراعاة مبدأ الأهليّة يأتي بعد مراعاة مبدأ الطوائف.

٢ ـ حقوق الطوائف في الوظائف الإداريّة تتحدّد بالنسبة إلى عدد كلّ طائفة وأهمّيّتها. هذا يعني ضرورة إجراء إحصاء دقيق للطوائف، وتحديد معايير الأهمّيّة. والعدد والأهمّيّة من الأمور المتغيّرة. فهل يعني ذلك ضرورة تغيير نظام توزيع الوظائف على الطوائف بصورة مستمرّة؟ وعندما يصبح العدد لغير مصلحة الموارنة، ما العمل؟

٣ ـ كيف يمكن وضع نظام مفصّل لتوزيع الوظائف على الطوائف؟ من يقرّر الوظائف التي تحقّ لهذه الطائفة ولا تحقّ لغيرها؟ وما هي النتائج الفعليّة لنظام من هذا النوع؟ هل التحاسد والمزاحمة يزولان، مع العلم أنّ تغيّر العدد والأهمّيّة يفتح الباب لمراجعة دائمة له؟

٤ ـ إنّ الكلام على المساواة بين الطوائف بهذا الشكل غير مطابق. إذ إنّ الطوائف متفاوتة، والمطلوب هو تثبيت هذا التفاوت في نظام مدروس. إنّ تطبيق معيار واحد على الطوائف (معيار العدد، أو معيار العدد والأهمّيّة)، لا يعني إقامة المساواة بين الطوائف، وإنّما يعني إقامة العدل فيما بينها بأسلوب يخالف ظاهره باطنه.

٥ ـ يطرح البطريرك عريضة نظام لبنان أيّام المتصرفيّة نموذجًا لراحة الطوائف في النظام الإداريّ. ولكن هل يمكن للدولة اللبنانيّة المستقلّة، القائمة على النظام الجمهوريّ البرلمانيّ، أن تحافظ على النظام الإداريّ لعهد المتصرفيّة؟ وما هي الموانع من تحرير الوظيفة الإداريّة من القيد الطائفيّ؟ وما هي العلاقة بين النظام الإداريّ ونظام الحكم في الدولة؟

إنّ تفكير البطريرك عريضة في طائفيّة الوظيفة تفكير محافظ، محكوم بمنطق نظام المتصرفيّة الذي كان الموارنة فيه أغلبيّة ساحقة. وهذا المنطق نفسه يحكم تفكيره في الحرّيّة. فبقدر ما تكون الحرّيّة لخدمة الطائفيّة المارونيّة ومصلحتها، تكون مقبولة ومطلوبة. وإلاّ فهي غير مقبولة، وعلى الحكومة وضع حدّ للذين يتذرّعون بها لنشر مذاهبهم.

وقد استعاد البطريرك عريضة هذه الآراء في مناسبات عديدة. فأعلن مرارًا تمسّكه بالطائفيّة في نظام الحكم والإدارة، غير مدرك أنّ لعبة الطائفيّة العدديّة يمكن أن تنقلب في المستقبل لغير مصلحة الطائفة المارونيّة (ومن هنا اكتسبت قضيّة لبنانيّة المغتربين والمتحدّرين من أصل لبنانيّ أهمّيّة خاصّة في تفكيره).

في خطاب بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢٥، أمام جموع كثيرة جاءت لتهنئته بعيد الميلاد، أعلن تأييده للمطالبة بالاستقلال التامّ الناجز، وشدّد على أنّ النظام الدستوريّ في لبنان ينبغي أن يحرص على «تمثيل الطوائف والمناطق تمثيلاً عادلاً» ... «نريد استقلالاً مبنيًا على المساواة بالحقوق، تأخذ كلّ طائفة فيه حقوقها بنسبة أهمّيّتها»[1].

وبعد الاستقلال التامّ الناجز، الذي حصل عليه اللبنانيّون عام ١٩٤٣، كرّر البطريرك عريضة تمسّكه بالمبدأ الطائفيّ وهاجم الذين يدعون إلى التحرّر منه. وذلك في بيان بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٤، وبعد أربع سنوات في تصريح إلى أحد رجال الصحافة، جاء فيه: «التعصّب مكروه، يجب مقاومته ومحاربته بالعلم والتسامح والطرق السلميّة... وليست الطائفيّة آفة المجتمع اللبنانيّ... إنّ الدستور اللبنانيّ قد استدرك حدوث هذا التعصّب بإعطاء كلّ طائفة حقّها حسب أهمّيّتها... ولكن المتسلّطين أصحاب الأغراض لا يراعون هذه المبادئ الحقّة. وهم إذا تركت الطائفيّة استبدّوا بالحكم وراعوا طائفة دون غيرها وحرموا أخرى من حقوقها»[2]. ولكن البطريرك عريضة لا يبيّن لماذا يؤدّي ترك الطائفيّة إلى التسلّط والاستبداد والظلم. فما يقصده في الحقيقة هو انقلاب ميزان القوى الطائفيّة بحيث، إذا زال النظام الطائفيّ في الحكم والإدارة كما هو معمول به، يصبح الموارنة محرومين من نفوذهم وحرّيّتهم.

(١) الخوراسقف بطرس حيقة: مآثر عريضة، الجزء الحادي عشر ١٩٤٣، ص ١٤.

(٢) الخوراسقف بطرس حيقة: مآثر عريضة، الجزء السابع عشر، ١٩٤٩، ص ٦٣.

٥ ـ الفكر السياسيّ في رسائل البطريرك بولس المعوشيّ (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥)

عاصر البطريرك بولس المعوشيّ الفترة الذهبيّة من تاريخ لبنان المعاصر. غير أنّ الازدهار العامّ الذي عرفه لبنان في عهود الرؤساء شمعون وشهاب وحلو وفرنجيّة لم يكن تعبيرًا عن استقرار سياسيّ عميق. فقد حصلت في الفترة نفسها ثورة ١٩٥٨، ومحاولة انقلاب ١٩٦١، واضطرابات ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩، واصطدامات ١٩٧٣ بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين. وكلّها أحداث تدلّ على أنّ النظام السياسيّ في لبنان لم يتوصّل إلى استيعاب التناقضات التي تهزّه، داخليًّا وخارجيًّا، استيعابًا كافيًا. فماذا كانت ردود فعل البطريرك المعوشيّ على هذه الأحداث في رسائله العامّة إلى الموارنة؟

في جميع الرسائل التي وجّهها البطريرك المعوشيّ إلى عموم الطائفة المارونيّة، نجد على الأقلّ إشارة إلى تطوّر الوضع السياسيّ في لبنان ودعوة إلى موقف أو إلى مسلك معيّن. وفي ثلاث من تلك الرسائل، نجد تصدّياً مباشرًا ومعالجة لبعض المشكلات السياسيّة في الظروف التي أحاطت بها. وهذه الرسائل هي: «محبّة الوطن» (١٩٥٩)، «القضيّة الاجتماعيّة» (١٩٦٢)، «إلى أين المصير؟» (١٩٦٦).

وقبل أن نعرض مضمون هذه الرسائل، نلقي نظرة على بعض الإشارات السياسيّة التي وردت في الرسائل الأخرى.

في الرسائل الأولى، وموضوعها «الإيمان»، يناشد البطريرك المعوشيّ الموارنة أن يسيروا على نور الإيمان وأن يعملوا في وجه الأخطار المتفاقمة على توطيد الدعائم الوطنيّة على أساس الدين والعدالة والمحبّة. ويحثّهم على إدراك الوضع الخاصّ الذي يتميّز به لبنان المؤلّف من شتّى العناصر والطوائف والنزعات، وعلى «عدم التفريق بين أبناء الوطن الواحد»[1].

وفي الرسالة الثالثة، وموضوعها «فضيلة المحبّة المسيحيّة»، يذكّرهم

---

(١) البطريرك المعوشيّ: إلى أين المصير؟ ص ١٠.

بعلاقاتهم مع إخوانهم من الطوائف الأخرى ويدعوهم إلى احترام شعور كلّ مخلص في حرّيّته وعقيدته، حتّى «تلتئم الجهود على مصلحة المجموع وتطمئن كلّ طائفة إلى حقّها»[1]. وفي الرسالة السادسة، وموضوعها «محبّة الكنيسة»، يؤكّد على أنّ الموارنة تميّزوا عبر الأجيال بتعلّقهم الوثيق بالكرسيّ الرومانيّ وبالتفافهم حول الكرسيّ البطريركيّ الأنطاكيّ «الذي كان ولا يزال ركن الإيمان المسيحيّ وعماد البنيان الروحيّ في الشرق، ودعامة وسياجًا للبنان وضمانًا لحرّيّته واستقلاله»[2]. وفي الرسالة العاشرة، وموضوعها «في الكنيسة الرسوليّة»، يذكر البطريرك المعوشيّ بما قام به الموارنة من جهود لبناء الوطن اللبنانيّ على قواعد التفاهم والتعاون والتعايش السلميّ بين أبناء أديان مختلفة ومذاهب متباينة، ويشدّد على دور البطريركيّة المارونيّة في إشاعة روح التسامح وفي إنالة هذا الوطن العزيز نعمة الاستقلال والحرّيّة»[3]. وكذلك، في الرسالة الثالثة عشرة، وهي تدور على موضوع «الكنيسة الخالدة»، يأمر الموارنة بعدم التفاضي عن «وديعة الوطن» ويحفظها للأبناء حتّى يعيشوا «عيشًا حرًّا كريمًا في وطن عاش الدهور عزيزًا في كيانه، منيعًا في سلامة أراضيه»[4]. وفي الرسالة الرابعة عشرة، وموضوعها «في السلام»، يلاحظ أنّه لا يمكن تحقيق السلام في لبنان «إلاّ إذا عملنا في الداخل على رصّ الصفوف وتوحيد القلوب، ومددنا يدنا إلى المخلصين من أبناء الوطن، أيًّا كانت الطائفة التي إليها ينتمون، دفاعًا عن القيم الروحيّة والمقوّمات الأخلاقيّة والمبادئ الوطنيّة، وسعيًا إلى نبذ التعصّب الذميم ومحاربة الحزبيّة العمياء والقضاء على ما يُعشعش في بعض الدوائر العامّة من فساد»[5].

هذه الإشارات العامّة لا تخرج عن الخطّ العريض الذي سارت فيه البطريركيّة المارونيّة منذ إنشاء دولة لبنان الكبير: الاستقلال والحرّيّة والتفاهم والوفاق، مع زيادة تشديد على حقوق كلّ طائفة. وهي تتّخذ معناها العامّ في

(١) البطريرك المعوشيّ: فضيلة المحبّة المسيحيّة ص ١٦.
(٢) البطريرك المعوشيّ: محبّة الكنيسة، ص ١١.
(٣) البطريرك المعوشيّ: في الكنيسة الرسوليّة. ص ١٢.
(٤) البطريرك المعوشيّ: في الكنيسة الخالدة. ص ١٦.
(٥) البطريرك المعوشيّ: في السلام، ص ١٣ ـ ١٤.

ضوء الرسائل الثلاث التي ذكرناها. وليس من باب الصدفة أن تكون أولاها تحمل عنوان آخر رسالة كتبها البطريرك الحويّك، أعني «محبّة الوطن».

وضع البطريرك المعوشيّ هذه الرسالة في أعقاب ثورة ١٩٥٨. وضمّنها المبادئ العامّة للنظرة الوطنيّة التي تبنّاها البطريركيّة المارونيّة. فهي استعادة وتطوير لرسالة البطريرك الحويّك عن «محبّة الوطن». أمّا أهمّ الأفكار التي تحتويها، فهي تدور على مفهوم الوطن، وعلى مقتضيات الوطنيّة في لبنان، وعلى خدمة الوطن.

الوطن لفظة تدعو إلى المحبّة وتفرض الإحترام. وهو أكثر من قطعة أرض يعيش عليها شعب معيّن. إنّه أرض ودولة مستقلّة. «قبّض الله لهذه الأرض بفضل جهاد أبنائها وإخلاصهم وترابطهم نعمة الاستقلال والسيادة. فأصبحنا دولة مكتملة العناصر مشدودة الأواصر لها محلّها وكرامتها بين الأمم»[1]. والوطن عيلة تشدّ أعضاءها بعضهم إلى بعض عرى التضامن والتسامح والتعاون في سبيل العيش معًا. واللبنانيّون عيلة واحدة، «أراد الله أن نكون شركاء في جهاد الحياة، وما يرافقه من صلات متّصلة وذكريات وآمال مشتركة وعادات وآمال متشابهة، وأهداف ومثل عليا متقاربة»[2]. فلا بدّ لهم من توطيد التضامن فيما بينهم، دون انغلاق ودون غطرسة. والفكرة التي بُني عليها لبنان كوطن، ليست فكرة جغرافيّة أو عرقيّة أو اقتصاديّة. وإنّما هي فكرة روحيّة قوامها الحرص على العقيدة والحرّيّة والكرامة. هذا سرّ جهاد اللبنانيّ المستمرّ المستميت في سبيل الحرّيّة والاستقلال. وهذه هي الأمانة في أعناقنا من السلف الصالح، ولن نفرط بها ولو مقدار ذرّة»[3].

ويشبّه البطريرك المعوشيّ الوطن بالجسم الذي تؤدّي أعضاؤه وظائفها لخير الجسم كلّه. ومن هذا التشبيه، يستخرج واجبات الحاكم والمحكوم. على المحكوم أن يطيع القانون وعلى الحاكم أن يستخدم سلطته لخير المواطنين. فالدولة تحمي حقوق المواطنين، لا بالأمن فقط، بل بالعدل أيضًا وسياسة التضامن التي تشمل حرّيّة التعليم والعدالة الاجتماعيّة.

---

(١) البطريرك المعوشيّ: محبّة الوطن، ص ٥.
(٢) البطريرك المعوشيّ: محبّة الوطن، ص ٦.
(٣) البطريرك المعوشيّ: محبّة الوطن، ص ٨.

وقد استأثر موضوع العدالة الاجتماعيّة باهتمام كبير في أواخر الخمسينيّات وأوائل الستّينيّات. فوضع البطريرك المعوشيّ رسالة خاصّة عنه، طرح فيها موقفًا سلبيًّا من الشيوعيّة والاشتراكيّة. ومضمون هذه الرسالة مستمدّ من رسالة البابا يوحنّا الثالث والعشرين «أم ومعلّمة». أمّا المبادئ العامّة التي طرحها لحلّ القضيّة الاجتماعيّة فهي مبدأ حرّيّة الفرد في الاعتقاد وفي التملّك، ومبدأ قيمة العمل، ومبدأ أولويّة الفرد على المجتمع، ومبدأ ضرورة سلطة سياسيّة لتنظيم المجتمع وإقامة العدل الاقتصاديّ، ومبدأ ارتباط حقول الإنتاج بعضها ببعض[1]. ومن هذه المبادئ، يتبيّن أنّ البطريرك المعوشيّ يأخذ بالمذهب الليبراليّ مع بعض انفتاح على المذاهب التي تطالب الدول بالتدخّل في معالجة المشكلات الاجتماعيّة الاقتصاديّة وما يصاحبها. ولكنّه لا يقول شيئًا محدّدًا عن وضع الدولة اللبنانيّة في علاقتها بالمجتمع اللبنانيّ بالذات، وكيفيّة انطراح القضيّة الاجتماعيّة في المجتمع اللبنانيّ.

أمّا رسالة «إلى أين المصير؟»، فإنّها قد صدرت في غمرة الاضطرابات التي عمّت العالم ولبنان في نهاية الستّينيّات. وهي تعبّر عن حالة الارتباك والقلق المتزايدة في صفوف السلطات الدينيّة والسلطات السياسيّة على السواء. ولذلك، يتمحور المضمون السياسيّ فيها على مسألة السلطة، ولا يحيد كثيرًا عن الاتّجاه الذي رسمته رسالة البطريرك الحويّك في الموضوع نفسه.

بعد وصف الفوضى العالميّة وما تتعرّض له الكنيسة من تعدّ وإثارة متاعب وتشكيك وخطر شقاق وانحرافات، وما تتعرّض له المؤسّسات الاجتماعيّة من نقمة وعصيان، ينظر البطريرك المعوشيّ في أسباب الفوضى، فيرى أنّ السبب الرئيسيّ هو معارضة مبدأ السلطة نفسه. ويردّ هذه المعارضة إلى بعض الفلسفات الإلحاديّة والعقائد المتطرّفة التي تسيء فهم طبيعة الإنسان. فالإنسان مخلوق، ولا يسعه إنكار سلطان الله الخالق وسلطان الذين يمثّلونه. «إنّ تأليه الإنسان ذاته وإنكاره سلطان الخالق ورفضه الخضوع له والطاعة لمن يمثّلونه وقوله لكلّ صاحب سلطة مع الملاك الساقط «لا أخضع» هذا هو شرّ الشرور وعلّة الفوضى الضاربة»[2].

(١) البطريرك المعوشيّ: القضيّة الاجتماعيّة، ص ٨ وما بعدها.

(٢) البطريرك المعوشيّ: إلى أين المصير؟ ص ١١.

وبعد ذكر النتائج التي يستتبعها رفض السلطة وتبيان الخطر الكبير الذي يهدّد المجتمعات البشريّة، ينتقل البطريرك المعوشيّ إلى علاج الفوضى، فيرى أنّه يكمن في العودة إلى النظرة المسيحيّة إلى السلطة. «لا علاج للفوضى العالميّة ولا استقرار للشعوب إلاّ بالعودة إلى كتاب الله وتعاليم السيّد المسيح والاهتداء بأنوار الإنجيل، ويركّز الإنجيل مصير الأفراد والشعوب والدول على وصايا الله وكرامة الإنسان واحترام السلطة، وقدسيّة العائلة، وسلامة التربية، وصيانة الآداب العامّة، والعدالة الاجتماعيّة وسلامة الحكم»[1].

في موضوع السلطة والحكم السياسيّ، يقول البطريرك المعوشيّ إنّ احترام السلطة واجب، لأنّها تمثّل الله. ففي الكنيسة، السلطة مستمدّة من الله وطاعتها واجبة على المؤمنين. وفي المجتمع السياسيّ، احترام السلطة مرتبط بسلامة الحكم. ولا يرى البطريرك المعوشيّ أي دور للمشكلة النظام والحكم في هذه النقطة الحسّاسة، بل يصوب النظر إلى أخلاقيّة الحكّام: «ولن يكون الحكم سليمًا إلاّ إذا قبض على دفّته حكّام أكفّاء يرسونه على قواعد النزاهة والتجرّد والصدق والإخلاص والتضحية في سبيل الخير العامّ»[2].

وينهي البطريرك المعوشيّ رسالته بإعلان يتّسم بالطابع المحافظ إلى حدّ بعيد، كأنّ تطوّر الأوضاع الداخليّة منذ العشرينيّات لا يستوجب تغيير شيء في نظام الحكم أو في سياسة الدولة وإيديولوجيّتها: «إنّ هذه البطريركيّة وقفت حتّى اليوم من القضايا العامّة موقف المراقب، على أمل أن تكون العهود الاستقلاليّة منطلقًا لخدمة لبنان وتوطيد أوضاعه وتدعيم وحدة أبنائه وضمان سلامته وتأمين ازدهاره».

«إنّنا اليوم، أيّها الأبناء الأعزّاء، أشدّ شعورًا من أي وقت مضى بالمسؤوليّات، وأكثر تحمّسًا بالالتزامات. ونرى أنّه لم يعد في الإمكان السكوت بعد أن خابت الآمال، وباتت البلاد أمام خطر يهدّد كيانها وأوضاعها، وينذر بتقويض النظام والعقائد والمبادئ والأخلاق وهي المقوّمات الأصيلة التي كان

(١) البطريرك المعوشيّ: إلى أين المصير؟ ص ١٣.
(٢) البطريرك المعوشيّ: إلى أين المصير؟ ص ٢٠.

للأسلاف الفضل في جعلها الطابع المميّز لهذا الوطن وكانت لهم اليد الطولى في المحافظة عليها».

«وتجاوبًا مع هذا الواجب المقدّس، ندعوكم إلى التحسّس بالخطر وتجديد إيمانكم بالواقع اللبنانيّ، فتبادروا إلى نبذ الأحقاد والترفّع عن الضغائن، وإلى توحيد الصفوف والالتفاف حول المبادئ الوطنيّة...

«وندعوكم أيضًا إلى احترام حقوق جميع أبناء هذا الوطن على اختلاف الطوائف والتعاون مع المخلصين للعمل على إعمار لبنان، ليوالي سيره قدمًا في ركب المدنية الصاعدة».

«على هذه المبادئ بالذات حرصنا طول حبريّتنا، بل طوال الخمسين عامًا من كهنوتنا، وسنواصل جهادنا بنعمة الله في سبيل خدمة أمّنا الكنيسة المقدّسة، ووطننا العزيز لبنان، والمحافظة على استقلاله وحرّيّته وكرامته، وتوحيد كلمة أبنائه»[1].

ليس بالأمر البسيط أن يعلن بطريرك الطائفة فشل العهود الاستقلاليّة في توطيد أوضاع الواقع اللبنانيّ وتوحيد أبنائه وضمان سلامته. إعلان من هذا النوع ينبغي أن يكون منطلقًا لفتح باب النقد على مصراعيه، لا لممارسات زعماء العهود الاستقلاليّة فقط، بل لكلّ ما قام في دولة لبنان الكبير من أنظمة وقوى سياسيّة، وإيديولوجيّات سياسيّة، وتفاعلات بين السياسة وقطاعات المجتمع اللبنانيّ الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة والتربويّة والاعلاميّة. ولكن لغة الفكر السياسيّ كما تعرفها البطريركيّة المارونيّة لغة دينيّة تقليديّة وعظيّة، أكثر ممّا هي لغة تحليليّة ونقديّة.

٦ ـ الفكر السياسيّ في رسائل البطريرك أنطونيوس خريش (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦)

تسلّم البطريرك أنطونيوس خريش مقاليد السلطة البطريركيّة يوم كانت التناقضات السياسيّة في لبنان في ما بين اللبنانيّين والفلسطينيّين وفي ما بين

(١) البطريرك الموشيّ: إلى أين المصير؟ ص ٢٠ ـ ٢١.

اللبنانيّين واللبنانيّين، تندفع نحو الانفجار الكبير. فلم يكن في وسعه أكثر من تسجيل موقف. إنّ تهميش الكرسيّ البطريركيّ الماروني في أيّام البطريرك خريش جاء نتيجة لابتعادَين سابقَين: ابتعاد الزعماء السياسيّين الموارنة عن الكرسيّ البطريركيّ الماروني وابتعاد الكرسيّ البطريركيّ الماروني عن التطوّر الحقيقيّ للحياة السياسيّة في لبنان، ولكن ربّما أمكن استغلال عدم انغماس الكرسيّ البطريركيّ الماروني في الحرب الدائرة منذ عام ١٩٧٥ لمصلحة «لبنان واللبنانيّين جميعًا».

وفي الحقيقة، حاول البطريرك خريش في الرسالتَيْن الأوليين اللتين وجّههما إلى الطائفة المارونيّة أن يطرح بعض الأفكار السياسيّة، آملاً منه في التأثير في مجرى الأحداث. فكانت الرسالة الأولى «أمثولة الأحداث» (١٩٧٦) بمثابة فحص ضمير، وكانت الرسالة الثانية «خواطر في التربية الدينيّة والخلقيّة والوطنيّة» (١٩٧٧) بمثابة تلمس لطريق الخروج من الأزمة.

يصف البطريرك خريش في القسم الأوّل من رسالته ما حدث في لبنان عام ١٩٧٥ من أعمال حربيّة ومن تدمير وقتل وخطف وتنص، واجتياح وتهجير، وانتهاك للأعراض والمقدّسات، ويدرس في القسم الثاني أسباب هذه الأحداث البربريّة، فيرى أنّها تنطلق من سببين داخليين: «انهيار في الأخلاق وتفسّخ على الصعيد الوطنيّ»[1]. وفي رأيه، علامات الانهيار الأخلاقيّ تبدو في الابتعاد عن الله وتجاهل رسومه ووصاياه، وفي عبادة المال، وفي انتشار الإباحيّة، وفي ازدياد الفساد على الصعيد العامّ. ومن هنا كانت الأمثولة أنّه يجب العودة إلى الله والتقيّد بوصاياه ورسومه، وحبّ الوطن، ونبذ العنف والاقتتال واعتماد الحوار الصادق لإبراز ما في الصيغة اللبنانيّة من خير.

واعتقادًا منه بأنّ «التربية الصحيحة هي خشبة الخلاص لأجيالنا الطالعة التي يرتكز عليها مستقبل لبنان»[2]. يطرح البطريرك خريش بعض الآراء في مجال التربية الدينيّة، ودور كلّ من العائلة والدولة والمدرسة في تأمينها، وفي مجال التربية الخلقيّة التي تستند إلى ثلاثة مصادر: الدين والعقل والتقليد، وأخيرًا في

(١) البطريرك خريش: أمثولة الأحداث، ص ١٠.
(٢) البطريرك خريش: خواطر في التربية، ص ٣.

مجال التربية الوطنيّة، فيشدّد على ثلاثة أمور: الولاء التامّ للوطن والمساهمة في إعماره واحترام القوانين. وفي هذه المناسبة يستعيد ما طالما أكّده البطارنة قبله من أنّ الوطن ليس إرضاء وحسب، وإنّما هو أيضًا مجموعة تراثات وتقاليد وقيم وطرق عيش، وتاريخ حافل بالمآثر والأحداث. ويتحدّث عن الولاء للوطن فيقول: «والولاء للوطن تعبير عن إرادة عيش مشتركة بين المواطنين وتأكيد تضامن مطلق يقوم فيما بينهم مهما تقلّبت الأحوال وتبدّلت الظروف. وهو إيمان بوحدة الأهداف والمصير. وفي هذه الوحدة تذوب الفوارق التي تهدّد بزعزعة الكيان الوطنيّ»[1]. ويلتفت إلى مشكلة تعدّد الأديان في الوطن الواحد، فيلاحظ أنّ اختلاف المواطنين في الدين وفي الثقافة هو تنوّع في الوحدة، لا يوهنها «إذا ائتلفوا غايات وتوحّدوا إرادات»[2]. والولاء للوطن يستدعي خدمة الوطن والمساهمة في إعماره. ويكون ذلك، في رأي البطريرك خريش، عن طريق خدمة العلم بالانخراط في سلك الجنديّة، وعن طريق إعطاء البلاد أكثر ممّا نأخذ منها. وينتظم الإسهام في إعمار البلاد بواسطة القوانين واحترامها. فاللبنانيّون لم صيت في العالم بعدم احترام القوانين. وهذا وجه ضعف كبير في حياتهم الوطنيّة. وفي خاتمة رسالته، يدعو البطريرك خريش الموارنة إلى المشاركة الفعّالة في إعادة بناء لبنان، وذلك لأنّ «الساعة ساعة فحص ضمير دقيق وإعادة نظر شاملة في كلّ شيء: الصيغة والأنظمة والقوانين والأجهزة ونمط الحياة وكلّ مقوّمات الوطن»[3].

إنّ ضخامة الأزمة التي دخل فيها لبنان عام ١٩٧٥ تجاوزت كلّ ما عرفه من أزمات منذ إنشائه دولة ذات سيادة عام ١٩٢٠. ولذلك نلمس في فكر البطريرك خريش ما لم نلمسه في فكر أسلافه، أي التفكير النقديّ في الصيغة الطائفيّة في الحكم. وقد عبّر عن هذا التفكير في بيانات وتصريحات صحافيّة، مؤثرًا عدم طرحه في رسائله الرعويّة السنويّة. وقد كان له من الشجاعة في هذا المجال ما لم يكن لأسلافه، فتحدّث عن العلمانيّة حلاًّ للتنازع الطائفيّ في

(١) البطريرك خريش: خواطر في التربية، ص ١٤.
(٢) البطريرك خريش: خواطر في التربية، ص ١٤.
(٣) البطريرك خريش: خواطر في التربية، ص ١٨.

الحكم وعلى الحكم. ولكنّه لم يفعل شيئًا لتعزيز التيّار العلمانيّ في مواجهة التيّارات الطائفيّة المتصارعة[1].

القسم الثاني

إتّجاهات الفكر السياسيّ عند المفكّرين الموارنة في هذا القرن

الفكر السياسيّ عند المفكّرين والكتّاب والزعماء الذين ينتمون إلى الطائفة المارونيّة متنوّع جدًّا، شكلاً ومضمونًا. ونحاول في هذا البحث التمهيديّ تجميعه وعرضه بحسب الاتّجاهات البارزة فيه. ونورد في عرض كلّ اتّجاه الأفكار المحوريّة التي يدور عليها، ونذكر بعض الكتابات البارزة، الداعية أو الداعمة له، على أن يكون ذلك مدخلاً لدراسة واسعة وشاملة لتاريخ الفكر السياسيّ عند الموارنة في المائة سنة الأخيرة.

١ ـ الاتّجاه اللبنانيّ الاستقلاليّ:

الفكرة الرئيسيّة لهذا الاتّجاه هي المطالبة باستقلال لبنان، استقلالاً تامًّا واستعادة المناطق المسلوخة في عهد المتصرفيّة.

انطلق هذا الاتّجاه من تمرّد يوسف كرم على نظام المتصرفيّة القاضي بتعيين حاكم للبنان من غير اللبنانيّين. وتبلور في العقدين الأوّلين من هذا القرن أيّام اشتداد الصراع الدوليّ على المناطق العربيّة من السلطنة العثمانيّة. ونال دعمًا من البطريركيّة المارونيّة الحريصة على استقلاليّة الطائفة المارونيّة وعلى تقوية نفوذها المتزايد بعد تقهقر الأعيان. ونظرًا إلى صعوبة المطالبة بالاستقلال

(١) راجع مثلاً حديث البطريرك خريش إلى مجلّة «الصيّاد»، السنة ٣٤، العدد ١٦٩٠، ١٩٧٧/٣/١٧. وأيضًا البيان الهامّ لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان، المنشور بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩ تحت عنوان «تطلّعات لبنانيّة».

في ظلّ الحكم العثمانيّ، فقد تحرّك الاتّجاه اللبنانيّ الاستقلاليّ في الخارج، وخصوصًا في مصر وفي فرنسا.

- إسهام بولس نجيم:

وضع بولس نجيم، تحت اسم جوبلان، أطروحة كبيرة في جامعة باريس حول موضوع «المسألة اللبنانيّة». وأصدرها عام ١٩٠٨، وهي عبارة عن دراسة في التاريخ الدبلوماسيّ والقانون الدوليّ، يرمي المؤلّف من خلالها إلى توكيد الفكرة القائلة بأنّ لبنان كان يتمتّع عبر التاريخ باستقلال واسع، وإلى حثّ الدول الأوروبيّة على العمل من أجل تعزيز الاستقلال اللبنانيّ. ففي رأيه، كانت سياسة الأتراك في لبنان في القرن التاسع عشر سياسة تقسيم وتخريب. والدول الأوروبيّة هي التي تدخّلت وأصبحت شريكًا في الوصاية على لبنان المتصرفيّة، ممّا يعني أنّ المسألة اللبنانيّة ليست مسألة متنيية. إنّها مسألة مطروحة، تتطلّب حلاً نهائيًا، كالمسألة الأرمنيّة. إنّ نظام ١٨٦١ المعدّل بنظام ١٨٦٤ سلخ بعض المناطق عن الإمارة اللبنانيّة، فلا بدّ من توسيع حدود المتصرفيّة ومن إعطاء اللبنانيّين حرّيّة الاستقلال[1].

- إسهام يوسف السودا:

كانت كتابات المحامي يوسف السودا في العقدَين الأوّلين من هذا القرن أقوى تعبير عن الاتّجاه اللبنانيّ الاستقلاليّ. بعد تأسيس «الاتّحاد اللبنانيّ» في مصر، عام ١٩٠٩ برئاسة إسكندر عمّون وعضوية أنطون الجميّل ويوسف السودا النشطة، أصدر هذا الأخير كتيّبًا باللغتين العربيّة والفرنسيّة عن المسألة اللبنانيّة، في القاهرة، شباط ١٩١٠. ويتضمّن هذا الكتيّب نصّ النظام الأساسيّ لجبل لبنان، مع ترجمة إلى اللغة العربيّة، وشروح وتعليقات نقديّة كثيرة. ويتضمّن أيضًا نصًا باللغة العربيّة عن «استقلال لبنان في التاريخ».

واستعاد يوسف السودا فكرة هذا الكتيّب ووسّعها في أثناء الحرب العالميّة الأولى، وأصدر كتابه «في سبيل لبنان»، في الإسكندريّة عام ١٩١٩، لتركيز المطالبة باستقلال لبنان وحرّيّته على حجج تاريخيّة وسياسيّة وحقوقيّة متينة،

(١) - Jouplain: *La question du Liban*, Paris, 1908, 612 p.

فالقسم الأوّل من هذا الكتاب التاريخيّ. إنّه عبارة عن قراءة لتاريخ لبنان من وجهة السعي إلى الاستقلال، بدءًا بالفينيقيّين الذين هم، في رأي المؤلّف، أهمّ من اليونان والرومان. أمّا القسم الثاني، فإنّه يتناول موضوع لبنان والقانون الدوليّ العامّ. وهو عبارة عن تحليل نقديّ لنظام المتصرفيّة. فهذا النظام ضرب الاستقلال الداخليّ التامّ الذي كان اللبنانيّون يتمتّعون به أيّام الإمارتَين، وهو نظام معترف به دوليًّا. فلا بدّ من أن تسعى الدول الضامنة لهذا النظام إلى إعادة حدود لبنان إلى وضعه السابق، وإلى إعطائه الاستقلال المطلق. ومن النصوص المعبّرة تعبيرًا جيّدًا عن فكر السودا في هذا الكتاب، النصّ الآتي:

«جعل النظام الحاكم غريبًا ومرجعه إلى الدولة، فقصر همَّ الحاكم والحالة هذه على خدمة مصالح الدولة، صونًا لمستقبله. وجعل الطائفة قاعدة للحكومة في كلّ مصالحها، فكان ذلك سببًا في قتل الروح الوطنيّة وتقطيع أوصال القوميّة اللبنانيّة. وقرّر أخيرًا ذلك الظلم الفاحش بحصر لبنان ضمن حدود خانقة، بما سلخ عنه من المدن والسهول كبيروت والبقاع»[1].

النقد الذي يوجّهه يوسف السودا إلى نظام المتصرّفيّة مثلّث السهام: ضدّ أجنبيّة الحاكم وضدّ طائفية الحكم وضدّ تصغير الرقعة الجغرافيّة. وفي الحقيقة، يجاهر يوسف السودا برفضه للطائفيّة السياسيّة وبدعوته إلى الوطنيّة والقوميّة اللبنانيّة. ولكنّه ليس واضحًا في هذه النقطة من تفكيره السياسيّ بقدر ما هو واضح في رفضه تصغير لبنان ومطالبته للبنان الكبير بالاستقلال التامّ. ففي الكتيّب المشار إليه يتبنّى السودا تعريفًا للأمّة، من أحد أساتذة القانون الدوليّ الخاصّ، يقول بأنّها «كلّ شعب جمعته وحدة الأصل واللغة والعوائد والتاريخ والشرائع، وشدّت هذه الوحدة رابطة أدبيّة هي إرادة هذا الشعب لأن يكون أمّة». ويزعم «أنّ اللبنانيّين جمعوا كلّ ما يلزم لتكوين أمّة». إلاّ أنّه لا يبرهن على هذا الزعم، فهدفه الحقيقيّ هو تبرير المطالبة بحقّ الاستقلال.

ويتابع السودا تفكيره الاستقلاليّ والإصلاحيّ في بحث آخر، نشره في الإسكندريّة عام ١٩٢٢، تحت عنوان «بين القديم والحديث». وهو عبارة عن

(١) يوسف السودا: في سبيل لبنان، الإسكندريّة، ١٩١٩، ص ٢٦٦. أنظر أيضًا النقد نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

دراسة مقارنة لنظام لبنان في عهد المتصرّفيّة ونظام لبنان الجديد المرتسم بعد إعلان لبنان الكبير من خلال قانون المجلس النيابيّ الصادر بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٢ عن السلطة الفرنسيّة المنتدبة.

وقد حاول صياغة ميثاق وطنيّ لبنانيّ، مع مجموعة من المناضلين، في عام ١٩٣٨، على أسس وطنيّة غير طائفيّة، وفي اتّجاه منفتح على الدول العربيّة. ولكنّه لم يستطع تمييز موقفه بصورة قاطعة عن مواقف دعاة الاتّجاه اللبنانيّ التعايشيّ أو الطائفيّ[1].

٢ ـ الاتّجاه اللبنانيّ الوطنيّ الطوائفيّ:

الفكرة الرئيسيّة لهذا الاتّجاه هي أنّ لبنان وطن لشعب مؤلّف من طوائف وأنّ الدولة اللبنانيّة هي تنظيم ديمقراطي لتعايش هذه الطوائف كأجزاء لشعب واحد: ومن مستلزمات هذه الفكرة القول بوحدة الشعب اللبنانيّ والوطن اللبنانيّ والدولة اللبنانيّة، وبحقوق الطوائف في الحكم وفي الإدارة وفي التربية والتعليم وفي التشريع (الأحوال الشخصيّة)، كما ينصّ الدستور والعرف الدستوريّ منذ عام ١٩٤٣.

هذا الاتّجاه هو وريث الاتّجاه اللبنانيّ الاستقلاليّ ومترجم مضامينه في أوساط الطائفة المارونيّة على نطاق واسع. وأشكال التعبير عنه كثيرة ومتنوّعة. إنّه الاتّجاه الغالب عند السياسيّين والإيديولوجيّين الموارنة. وهو ما يطلق عليه أحيانًا اسم المارونيّة السياسيّة. وهو يتمحور إجمالاً حول الدستور والميثاق الوطنيّ لعام ١٩٤٣ والشرعيّة، فضلاً عن الاستقلال والحرّيّة والكرامة والسيادة. وربّما جاز تسميته أيضًا اتّجاه الصيغة اللبنانيّة. أمّا تفسيراته وتبريراته، فإنّها متنوّعة بتنوّع ثقافة المدافعين عنه وحقول عملهم. إنها تنويعات حول جوهر واحد.

---

(١) من أجل اطّلاع كامل على نظرة يوسف السودا إلى تاريخ لبنان وإلى الاستقلال، ينبغي الرجوع إلى مذكّراته: في سبيل الاستقلال وكتابه تاريخ لبنان الحضاريّ.

- إسهام بشاره الخوري:

لعب الشيخ بشارة خليل الخوري أدوارًا عدّة في تاريخ لبنان المعاصر، بعد نيله إجازة في الحقوق وممارسته المحاماة فترة من الزمن. وقد روى قصّة حياته السياسيّة في كتاب من ثلاثة أجزاء عنوانه «حقائق لبنانيّة».

وقد اشتهر بشارة الخوري كزعيم للكتلة الدستوريّة، كما اشتهر إميل إدّه في المقابل كزعيم للكتلة الوطنيّة. وإنّ أهمّ عمل قام به هو تزعّمه لحركة الاستقلال عام ١٩٤٣ وشرحه لما سمّي الميثاق الوطنيّ في أجزاء من خطب جمعها في المجلّد الثاني من كتابه المشار إليه بعنوان: «الميثاق الوطنيّ في خطب الرئيس». وفي هذا البحث، نكتفي باختصار ما جاء في هذه الخطب من آراء حول لبنان ونظامه وعلاقاته[1].

يكرّر بشاره الخوري، مرّات ومرّات، وبنبرات متباينة، القول بأنّ الاستقلال التامّ الناجز هو جوهر الميثاق الوطنيّ. ويتحدّث عن هذا الميثاق بلغة القوميّة أحيانًا، دون أن يشرح كيف يشكّل اللبنانيّون أمّة. إلاّ أنّه يجمع، في مفهومه للميثاق الوطني، بين مبدأ الاستقلال وبين الدستور والبيان الحكوميّ الذي تقدّمت به حكومة رياض الصلح إلى المجلس النيابيّ عام ١٩٤٣، ويضيف إلى هذا كلّه مبدأ التعاون المخلص مع البلدان العربيّة.

... ذلك الميثاق الوطنيّ، الذي أشرتم بسماحتكم إليه، وأعني برنامج الحكومة الحاليّة الذي أيّده المجلس النيابيّ بالإجماع.

«هذا الميثاق، على حدّ ما أفصحتم عنه، هو عهد بين جميع اللبنانيّين، على اختلاف طبقاتهم وميولهم: استقلال صحيح، وسيادة قوميّة، ومحافظة على دستور البلاد، لا انتقاض فيها ولا هوادة، ومودّة خالصة، وتعاون وثيق بين الأقطار العربيّة ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة، وبروح العدل والإنصاف».

«هذا هو العهد الذي قطعته الحكومة على نفسها، وارتضاه اللبنانيّون،

(١) بشاره الخوري: حقائق لبنانيّة، منشورات أوراق لبنانيّة، الجزء الثاني، ١٩٦٠، ص ٢٨٩ - ٢٩٩.

ثقة منهم بأنفسهم ومصايرهم، وإيمانًا بأنّ سياسة التفرقة والجفاء كانت ولا تزال أساس كلّ علّة.

«إنّ الخطّة التي انتهجناها، بالاتّفاق التامّ والتفاهم الصحيح مع الحكومة التي يرئسها دولة رياض بك الصلح، إنّما رسمناها لأنفسنا دون تردّد يوم ألقت الأمّة بمقدّراتها السياسيّة بين أيدينا».

يتضمّن هذا النصّ جميع الأفكار التي نادى وعمل بها بشاره الخوري وتيّاره المعروف بالكتلة الدستوريّة. ولئن ظهرت فيه النبرة القوميّة، فلأنّها كانت منتشرة آنذاك في الفكر السياسيّ العربيّ، ولأنّها تخدم غرض التوحيد المطلوب بين الطوائف. ولكن المضمون الطوائفيّ ظاهر من خلال التشديد على الدستور وعلى التفاهم مع رئيس الحكومة. فالتعايش الطوائفيّ جزء أساسيّ من نظرة بشاره الخوري إلى الوطن اللبنانيّ المستقلّ. وكذلك التعاون مع العرب. فالاستقلال الذي عمل له بشاره الخوري كان موجّهًا ضدّ دعاة الحماية الفرنسيّة وضدّ دعاة الوحدة السوريّة. «مع الغرب، أردنا استقلالاً صحيحًا، لا معاهدة ولا ارتباطًا ولا امتيازًا ولا مركزًا ممتازًا». «وكما أردنا الاستقلال تجاه الغرب، فقد أردناه كذلك تجاه الدول العربيّة الشقيقة، فقلنا لها بصراحة وإيمان: نريد استقلالاً كاملاً ناجزًا». أمّا عروبة لبنان، فإنّها مبنيّة في رأي بشاره الخوري على روابط اللغة والعادات والأخلاق الشرقيّة والمصلحة والأماني.

وهكذا بدا اللبنانيّون في فكر بشاره الخوري «شخصًا واحدًا، لبنانيًّا، قوميًّا، استقلاليًّا، عربيًّا «وبدت دولتهم جمهوريّة لبنانيّة، استقلاليّة، عربيّة، ديمقراطيّة»[1].

- إسهام كمال الحاج:

أخذ الدكتور كمال الحاج على عاتقه تفسير بشاره الخوري إلى الميثاق الوطنيّ في حياة اللبنانيّين. وميزات هذا الشرح أنّه يشدّد على المضمون

(١) من أجل معرفة كيفيّة تطوّر الفكر السياسيّ الماروني المشارك في الحكم، ينبغي دراسة كلّ النصوص للمهمّة التي وضعها رؤساء الجمهوريّة، والنوّاب الموارنة البارزون. ولكن هذه الدراسة لا تتّسع لذلك.

المسيحيّ ـ الإسلاميّ للميثاق الوطنيّ، على أساس تمييز بين القوميّة والأمّة يصبح لبنان بموجبه قوميّة من القوميّات التي تتألّف منها الأمّة العربيّة. وكان بشاره الخوري يذهب إلى أنّ العرب يشكّلون أممًا، لا أمّة واحدة.

في الواقع، تفكير كمال الحاج السياسيّ متعدّد الأبعاد والجوانب، ولا يخلو من غموض وارتباك وتناقض. ولعلّه من أفضل التعبيرات عمّا عاناه الفكر السياسيّ الماروني، المتمحور على دولة لبنان الكبير، من قلب واضطراب وسعي إلى الدفاع عن نفسه وترسيخ قواعده تجاه التيّارات التي اشتدّت في لبنان وحول لبنان في الخمسينيّات والستّينيّات من هذا القرن، أي بعد نشوء دولة إسرائيل وتسلسل الانقلابات العسكريّة في البلدان العربيّة. فمن جهة، حاول كمال الحاج أن يبرهن على أنّ الطائفيّة لها جذور وأسس في الدين، ولها مبرّرات في الفلسفة. ومن جهة ثانية، حاول أن يبرهن على أنّها ضمان بقاء لبنان ضدّ المطامع العربيّة والصهيونيّة. وهكذا ذهب إلى أنّ المسيحيّة دين ودولة، وأنّ الطائفيّة هي قلب القوميّة اللبنانيّة، وأنّ القوميّة تقوم على تحقيق كيان مستقلّ، وأنّ لبنان عربيّ الانتماء من جهة الأمّة. ولكن غاب عن باله أن ينظر في الطائفيّة من الوجهة التاريخيّة ومن وجهة الصراع على الحكم ومن وجهة الوطنيّة الديمقراطيّة. ومن أجل الإحاطة بتطوّر فكره السياسيّ، ينبغي الرجوع إلى كتبه السابقة لعام ١٩٦٠، مثل «القوميّة ليست مرحلة» و«في القوميّة والإنسانيّة»، وإلى محاضراته ومقالاته العديدة بعد عام ١٩٦٠، مثل محاضرة «الوحدة القوميّة والكيان السياسيّ» ورسالة «في غرّة الحقيقة» ومقالات مجموعة تحت عنوان «بكركي صخرة الخلاص»، وكتابات عدّة عن الصهيونيّة.

- إسهام جواد بولس:

إتّجه جواد بولس، للدفاع عن لبنان كدولة مستقلّة، نحو التاريخ المقارن، وبخاصّة تاريخ بلدان الشرق الأدنى. فجاء تفكيره السياسيّ ممتزجًا مع نظرته إلى تاريخ لبنان وتاريخ الشرق الأدنى عمومًا. هذه النظرة معروضة في كتابه الموسّع «شعوب الشرق الأدنى وحضاراته» الصادر بالفرنسيّة في خمسة مجلّدات، وفي كتابيه «لبنان والبلدان المجاورة»، و«التحوّلات الكبيرة في تاريخ الشرق الأدنى منذ الإسلام»، وفي محاضرات وأحاديث صحافيّة كثيرة، منها

محاضرتان في الندوة اللبنانيّة عن «الأمّة والدولة، قديمًا وحديثًا» (١٩٥١) وعن «الأمّة اللبنانيّة واقع اجتماعيّ» (١٩٥٣) ومحاضرة في جامعة الروح القدس بعنوان «جذور القوميّة اللبنانيّة» (١٩٧٠).

من الواضح أنّ تفكير جواد بولس يحاول أن يكون تفكيرًا قوميًّا لبنانيًّا، ويحاول أن يطرح تعريفًا للأمّة بعيدًا عن اللغة والدين والعرق. فالعامل الأساسيّ لتكوين الأمّة هو عنده الجغرافيا، أو الإقليم، أو الوطن، ثمّ إرادة العيش معًا. فالإقليم الثابت هو سبب نشوء الطبائع الغريزيّة والنفسيّة الثابتة التي تحدّد هويّة الأمّة وشخصيّتها، وليس العنصر أو الدين أو اللغة أو الثقافة. وعليه، تكون الأرض اللبنانيّة هي العامل الأساسيّ للوحدة القوميّة اللبنانيّة، وتأتي بعدها إرادة العيش معًا. فالدولة في لبنان ليست هي العامل الأساسيّ لوحدة اللبنانيّين، وإنّما هي إطار لتنظيم جماعاتهم في البلد الجغرافيّ الذي يجمعهم. وأهمّ الجماعات في لبنان الطوائف الدينيّة، والعائلات. ولذلك لا يمكن فهم لبنان كدولة مستقلّة بدون الرجوع إلى عامل الجغرافيا (جبل لبنان خاصّة)، وإلى عامل الطوائف.

وهكذا يبقى جواد بولس في إطار الاتّجاه الذي نسمّيه الاتّجاه اللبنانيّ الطوائفيّ، مع ميل إلى الاتّجاه القوميّ الجغرافيّ. والجدل الضمنيّ الذي يخوضه هو جدل مع أصحاب الدعوة إلى وحدة بلدان سورية الطبيعيّة الذين يؤكّدون الأهمّيّة الأساسيّة للعامل الإقليميّ في تكوين الأمم.

- إسهام حزب الكتائب اللبنانيّة:

أسّس بيار الجميّل حزب الكتائب اللبنانيّة عام ١٩٣٦ للدفاع عن الكيان اللبنانيّ كما سعى إليه البطريرك الحويّك ورواد الاستقلال، وكما انتظمت أموره بالدستور المعلن عام ١٩٢٦. فالأهمّيّة الأولى في عمله ترجع إلى الوسيلة المعتمدة، لا إلى الغاية أو الهدف. مع بيار الجميّل، يصبح الفكر السياسيّ الماروني في لبنان الكبير متجسّدًا في حزب سياسيّ جماهيريّ، لا في كتلة نوّاب أو في كتلة أعيان. وشعارات حزب الكتائب اللبنانيّة: الله والعائلة والوطن، تربط السياسة بالدين ربطًا اعتقاديًّا وربطًا اجتماعيًّا. ولذلك تميّز حزب الكتائب اللبنانيّة بتشديده الدائم على الصيغة اللبنانيّة، التي هي تارة صيغة تعايش

إسلاميّ مسيحيّ، وطورًا صيغة تعايش بين طوائف، وبدفاعه عن الدستور والشرعيّة والميثاق الوطنيّ، مع ميل أحيانًا إلى استخدام اللغة القوميّة[1].

٣ ـ الاتّجاه اللبنانيّ الطوائفيّ الفدراليّ:

ظهر هذا الاتّجاه منذ أوائل السبعينيّات واشتدّ في أثناء الحرب المستمرّة منذ ١٩٧٥[2]. وقوامه دعوة إلى اعتماد الصيغة الفدراليّة الكانتونيّة لتنظيم العلاقات السياسيّة بين الطوائف اللبنانيّة. وقد عبّر عن نفسه أحيانًا بمصطلحات اللامركزيّة الأمنيّة والتربويّة والماليّة، وأحيانًا أخرى بمصطلحات الفدراليّة الشخصيّة غير الجغرافيّة أو التوافقيّة. ولكن دعاة هذا الاتّجاه لا يريدون إعادة النظر في هيكليّة الدولة اللبنانيّة والنظام اللبنانيّ إلاّ بقدر ما يعتقدون أنّ صيغة الميثاق الوطنيّ لعام ١٩٤٣ قد سقطت بسبب رفض الطرف المسلم لها. وإذا استطاع النظام اللبنانيّ أن يستعيد عافيته، استعادت الدولة اللبنانيّة استقلالها التامّ وحرّيّتها، فإنّ هذا الاتّجاه يعود إلى الخطّ التقليديّ الذي سارت فيه الكتائب اللبنانيّة. وممّا يميّز هذا الاتّجاه مطالبته أحيانًا بحياد لبنان وتحفّظه تجاه النوايا الكامنة وراء شعار عروبة لبنان، واستفادته من ارتفاع موجة الأصوليّين المسلمين الذين يرفعون من حين إلى حين شعار الجمهوريّة الإسلاميّة.

٤ ـ الاتّجاه اللبنانيّ الديمقراطي العلمانيّ:

يقول هذا الاتّجاه بضرورة المحافظة على مكتسبات الاستقلال، وضرورة تطوير النظام اللبنانيّ من الداخل، في اتّجاه الديمقراطيّة والوطنيّة الحقيقيّة. فالمشكلة عنده ليست مشكلة الخوف من العروبة والعرب، بل هي مشكلة بناء الدولة الوطنيّة والديمقراطيّة. ولذلك يركّز التفكير على المشكلة الطائفيّة في

---

(١) راجع حول هذه الأمور منشورات حزب الكتائب، وبخاصّة كتاب بيار الجميّل: لبنان، واقع ومرتجى، الكتاب الأوّل، ١٩٧٠، (وهو مجموعة مقالات وتصريحات). وكتاب منهاج العمل الكتائبيّ (تشرين الثاني ١٩٦٣) الذي يشتمل على نظرة الكتائب إلى جميع الشؤون اللبنانيّة.

(٢) معظم الكتابات المعبّرة عن هذا الاتّجاه ظهر في أوساط جامعة الروح القدس والقيّمات اللبنانيّة.

الحكم وفي الإرادة وفي الحياة الاجتماعيّة وعلى مشكلة الممارسات اللاديمقراطيّة لرجال الحكم والزعماء السياسيّين إجمالاً. ويطالب بعلمانيّة كاملة على صعيد مؤسّسات الدولة التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، وبسياسة عادلة اجتماعيّة شاملة. أمّا دور لبنان في محيطه العربيّ فهو دور نابع من قدرته على تحقيق نموذج التقدّم السياسيّ والنضوج السياسيّ الذي يصاحب التقدّم الثقافيّ والاقتصاديّ. وقد انطلق هذا الاتّجاه في أواخر الستّينيّات وأوائل السبعينيّات، بعد بروز علامات التأزّم في النظام الطائفيّ اللبنانيّ[1].

٥ ـ الاتّجاه السوريّ الفدراليّ:

قبل إعلان دولة لبنان الكبير، كانت ولاية بيروت، مثل ولاية دمشق وولاية حلب، ولاية سورية. وقد رأينا في القسم الأوّل من هذه الدراسة كيف أنّ المطران يوسف الدبس، مطران بيروت، كتب تاريخًا لسورية، ومن ضمنه تاريخًا للطائفة المارونيّة، اعتقادًا منه بأنّ سورية هي وطنه. وفي الحقيقة، كان الموارنة، قبل إعلان لبنان الكبير، يشعرون بانتماء ضيق إلى جبل لبنان، وبانتماء واسع إلى سورية. وكان المعلّم بطرس البستانيّ قد عزّز العمل في سبيل الوطنيّة السوريّة بجهوده التربويّة والصحافيّة، كما عزّز الشعور بالانتماء إلى العروبة اللغويّة. ولكن، من ناحية التفكير السياسيّ، لم يتبلور عند الموارنة تيّار سوريّ يوازي التيّار اللبنانيّ انتشارًا واستقطابًا. واستمرّ هذا الوضع بعد إعلان لبنان الكبير وظهور الحزب السوريّ القوميّ في موقع المعارضة للانتداب الفرنسيّ وللنظام اللبنانيّ الطوائفيّ.

يُعتبر خيرالله خيرالله من أبرز الكتّاب الموارنة الذين دافعوا عن القضيّة السوريّة قبل الحرب العالميّة الأولى. ففي كتابه المنشور في الإسكندريّة، عام ١٩٠٨، باللغة الفرنسيّة، عن «المسألة الاجتماعيّة والتربويّة في سورية» يدعم الرأي القائل بأنّ الإصلاح في سورية ينبغي أن يبدأ بالتربية والتعليم. ولكنّه في

(١) نماذج من هذا الاتّجاه، في منشورات «حركة النهوض» الجامعيّة وفي سلسلة دراسات صدرت متقطّعة بعنوان «لبنان الديمقراطيّ العربيّ العلمانيّ».

الوقت نفسه يدعم الدعوة إلى الوطنيّة والواجب الوطنيّ. ويكتب مثلاً «أنّ أقدس الواجبات وأرفعها هي الوطنيّة»[1]. وفي كتابه الصادر في باريس، عام ١٩١٢، بعنوان «سورية»، يتعرّض للناحية السياسيّة من الوطنيّة السوريّة، فيرسم لوحة عن الحياة السياسيّة في متصرّفيّة لبنان وفي ولايات سورية الثلاث. وبعد أن يلاحظ التقدّم الكبير الذي تحقّق في سورية منذ انطلاق النهضة في أواسط القرن الماضي، يعبّر عن حلمه، الذي هو حلم جيل بكامله، وهو أن يرى «سورية واحدة وموحّدة، يطلع الانسجام فيها من التنوّع نفسه»، ويعبّر أيضًا عن رغبته، التي هي رغبة جيل بكامله، وهي أن يرى فرنسا تهتمّ جدًّا بسوريا وبالمسألة السوريّة وتعيد النظر في أساليبها المتبعة في هذا الشأن[2].

وفي الواقع، كانت فرنسا شديدة الاهتمام بسورية. وزاد اهتمامها بها في أثناء الحرب العالميّة الأولى وفي السنوات اللاحقة، وتعاطت بعطف ودعم كبيرَين مع التيّار الوطنيّ السوريّ، إلى ان حسمت أمرها واعتمدت السياسة المناهضة لتوحيد سوريا، ضدّ فيصل وضدّ القوميّين السوريّين. ومن الموارنة الذين كان لهم التزام واضح بالاتّجاه السوريّ في تلك المرحلة، نذكر شكري غانم وجبران خليل جبران وأمين الريحانيّ وفيليب حتّي[3].

كان شكري غانم أبرز الشخصيّات التي عملت لتوحيد سورية واستقلالها ووصاية فرنسا عليها، بين عامَي ١٩١٨-١٩٢٠. ترأس اللجنة المركزيّة السوريّة في باريس، ووسّع نشاطها، فأوجد لها فروعًا في وادي النيل وفي أميركا الشماليّة وفي أميركا الجنوبيّة. وكانت المبادئ التي توّجه عمل هذه الفروع هي نفسها تقريبًا مبادئ اللجنة المركزيّة السوريّة في باريس. فبعض هذه المبادئ كان يدرر على تأييد فرنسا والدعاية لها والمطالبة بوصايتها أو بحمايتها وبعضها الآخر كان يتناول المستقبل السياسيّ الداخليّ لسورية، انطلاقًا

---

(١) خيرالله: .
- *Autour de la Question Sociale et Scolaire en Syrie*, Alexandrie, 1908, p. 62.

(٢) خيرالله خيرالله: .
- *La Syrie*, Leroux, Paris, 1912, (conclusion).

(٣) للمقتبسات الواردة في هذا الشأن مأخوذة من كتاب عصام خليفة: «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر»، ص ٧٤ وما بعدها.

من كونها وطنًا واحدًا لجميع سكّانها على اختلاف طوائفهم ومناطقهم ومذاهبهم. وهكذا جاء في أهداف اللجنة المركزيّة السوريّة العمل على وحدة السوريّين الموجودين في أميركا وأوروبّا ووادي النيل، والعمل على تنظيم الوحدة الوطنيّة السوريّة، على أساس الفدراليّة والديمقراطيّة، احترامًا لخصوصيّات المناطق ومصالح سكّانها.

وقد حدّدت اللجنة اللبنانيّة ـ السوريّة في مصر مبدأ الوحدة على النحو الآتي: «تحرير سوريا والسير بها في سبيل الاستقلال، تحت رعاية دولة فرنسا ومساعدتها وبضمانها على طريقة الاستقلال الإداريّ لكلّ من ولايات سوريا، مع المحافظة على نوع الاستقلال الحايز عليه لبنان من قبل وعلى الصفة الخاصّة به وعلى حقّه في السعي لتحقيق أمانيه العادلة. أمّا علاقات لبنان مع باقي بلاد سورية، فسيؤجّل أمر تقريرها لما بعد حسب الظروف».

أمّا الرابطة الوطنيّة السوريّة ـ اللبنانيّة للتحرير، فقد أعلنت من نيويورك تأييدها العاملين لتوحيد سوريا واستقلالها تحت وصاية فرنسا. وفي برقيّة إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، شدّدت على رفض السيطرة العربيّة الحجازيّة على سوريا، وعلى طبيعة الوحدة المطلوبة. فقالت: «إنّ السوريّين المنتمين إلى عناصر التقدّم يجمعون بحماسة على حلّ المسألة السوريّة على أساس الوحدة الفدراليّة في سوريا الطبيعيّة كلّها، تحت وصاية وحماية دولة واحدة كبرى وديمقراطيّة».

وفي الاتّجاه نفسه، سارت اللجنة الوطنيّة السوريّة اللبنانيّة، وصاغت نظرتها السياسيّة بعناية. فأرسلت إلى مؤتمر الصلح بيانات تعرض فيها هذه النظرة وهي تقوم على ثلاثة مبادئ: سورية وحدة جغرافيّة، سورية وحدة إثنيّة، وحقّ سورية في الاستقلال.

أمّا الجمعيّة التي تألّفت في أميركا للدعوة إلى وضع سورية تحت الوصاية الأميركيّة، فقد كانت هي أيضًا واضحة في الجمع بين الوحدة والديمقراطيّة واللامركزيّة. فقد كان هدفها الرئيسيّ، بعد المطالبة بعدم إرجاع الحكم التركيّ بأيّ شكل، «جعل سورية برمتها، من جبال طوروس إلى صحراء سيناء ومن بحر الروم إلى الصحراء والفرات، بلادًا حرّة مستقلّة، دون تمييز بين الطوائف

والشعوب، مؤلّفة من مقاطعات لكلّ منها هيئة حكم إداريّة توافق أحوالها».

وبعد قيام دولة لبنان الكبير، تغيّرت خريطة القوى السياسيّة في لبنان وسورية، وانكفأ الموارنة إجمالاً عن المطالبة بوحدة سورية الطبيعيّة. ولكن إنشاء الحزب السوريّ القوميّ عام ١٩٣٢ أسهم في بقاء فئة منهم محافظة على الشعور بالانتماء إلى الوطن السوريّ وإلى الأمّة السوريّة. ومن أبرز المناضلين الموارنة في صفوف الحزب السوريّ القوميّ أسد الأشقر الذي جنّد كتابة تاريخ سورية، بعد المطران يوسف الدبس والدكتور فيليب حتّي، وخاض معارك قاسية ضدّ من أسماهم أصحاب الثقافة الزائفة.

يتميّز الاتّجاه السوريّ القوميّ كما عبّر عنه أسد الأشقر في مختلف كتاباته، وخصوصًا في سلسلة «من مفاهيم الإنسان الجديد»، التي تضمّ ثلاثة كتب هي:

«نظرات في أوضاعنا الحاضرة»، و«اللقاء الثوريّ»، و«الحروب المصيريّة»، بدعوة صريحة إلى الثورة على النظام الطائفيّ، وبموقف جذريّ من إسرائيل كأداة للصهيونيّة الساعية إلى السيطرة على سورية الطبيعيّة كلّها[1]، وبانفتاح نقديّ على التيّار العروبيّ الثوريّ والتيّار الماركسيّ اللينينيّ.

وإذا كان أسد الأشقر لم يجد حرجًا في أن يقبل بالدولة اللبنانيّة المستقلّة كمجال انطلاق للنهضة الشاملة في سورية كلّها، فقد عانى سعيد عقل من تمزّق بين الشعور بالانتماء السوريّ وبين الشعور بالانتماء اللبنانيّ. وقد حاول الخروج من معاناته بتصوّر للبنان، تاريخًا ورسالة، يحتفظ بعناصر كثيرة مستمدّة من العقيدة السوريّة القوميّة.

٦ ـ الاتّجاه القوميّ العربيّ:

ينبغي التمييز بين العروبة اللغوية والثقافيّة التي لا يوجد معارضة قويّة لها عند الموارنة، وبين العروبة القوميّة والسياسيّة التي تستلزم الدعوة إلى دخول

(١) يجدر التنويه هنا بالموقف النقديّ الذي وقفه، من المشروع الصهيونيّ عام ١٩١٩، الشيخ يوسف الخازن في محاضرة بعنوان «الدولة اليهوديّة في فلسطين»، ويبدو من بعض مقاطع هذه المحاضرة أنّ الشيخ يوسف الخازن كان ميّالاً إلى التيّار السوريّ القوميّ، الآرامي الطابع.

لبنان، بصورة أو بأخرى، في دولة عربيّة واحدة. هذه العروبة القوميّة السياسيّة لم يعتنقها نفر كثير من الموارنة. وفي الواقع، جميع الذين يكمن ذكرهم في هذا المجال ظهروا ونشطوا قبل أن يحسم الفرنسيّون أمر المسألة السوريّة والمسألة اللبنانيّة. فقد أصدر نجيب عازوريّ كتابه عن «يقظة الأمّة العربيّة» في باريس، عام ١٩٠٦ وحلّل فيه سياسيّات الدول الكبرى في منطقة المشرق العربيّ، ودعا فيه صراحة إلى إنشاء دولة قوميّة عربيّة تضمّ مناطق الجزيرة العربيّة وبلاد الشام والعراق، في نظام ملكيّ دستوريّ عصريّ. ودعا في المشروع نفسه إلى احترام الحكم الذاتيّ في لبنان وإلى إيجاد نوع من فاتيكان إسلاميّ في الحجاز. وشارك إسكندر عمّون في أعمال المؤتمر العربيّ السوريّ الذي انعقد في باريس عام ١٩١٣ بمحاضرة حوْل «الإصلاح على قاعدة اللامركزيّة»، وكان يومذاك رئيسًا للاتّحاد اللبنانيّ، وعضوًا في اللجنة العليا لحزب اللامركزيّة الإداريّة. وانضمّ عدد من السياسيّين والكتّاب إلى الحركة التي قادها فيصل، بعد الحرب العالميّة الأولى[1]. ومنهم خيرالله خيرالله نفسه الذي كان قبلاً من دعاة الاتّجاه الوطنيّ السوريّ، والذي لم يقطع نهائيًّا بضرورة توحيد المناطق العربيّة المحرّرة (العراق وسورية ولبنان) في دولة واحدة[2]. ولكن بعد عام ١٩٢٠، لم يتحمّس كاتب ذو شهرة من الموارنة للوحدة السياسيّة بين الأقطار العربيّة، إلاّ أمين الريحاني الذي ظلّ يجاهر أحيانًا بإيمانه بالأمّة السوريّة ويدعو أحيانًا أخرى إلى الوحدة القوميّة العربيّة الشاملة[3].

٧ ـ الاتّجاه العثمانيّ الليبراليّ:

الممثّل البارز، وربّما الوحيد، لهذا الاتّجاه هو سليمان البستانيّ الذي كان له نشاط سياسيّ في الدولة العثمانيّة، وتسلّم إحدى الوزارات فيها.

---

(١) راجع مثلاً قصّة حبيب إسطفان (للخوري يوسف إسطفان) مع الأمير فيصل في كتاب «حبيب إسطفان» بقلم فريد إسطفان، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٣.

(٢) خيرالله خيرالله: *Les régions arabes libérées*, Paris, 1919, p. 195.

(٣) أمين الريحاني: القوميّات، دار ريحاني، بيروت، ١٩٥٦ (مجموعة مقالات وخطب).

طرح سليمان البستانيّ آراءه السياسيّة في كتاب إصلاحيّ صدر في عام إعلان الدستور العثمانيّ، أسماه «عبرة وذكرى أو الدولة العثمانيّة قبل الدستور وبعده». وطبعًا، يتحدّث البستانيّ كمواطن عثمانيّ، ويوجّه كلامه إلى أبناء الوطن العثمانيّين، ويدافع عن وحدة الدولة العثمانيّة. ولكن محور حديثه هو الدستور أو الإصلاح الدستوريّ الليبراليّ. وبهذا التركيز على المضمون الليبراليّ للإصلاح السياسيّ، يتميّز سليمان البستانيّ عن جيله الماروني الذي كانت تشغله قضيّة العلاقات الدوليّة والمسألة اللبنانيّة والمسألة السوريّة واللامركزيّة. وعناوين فصول الكتاب تدلّ بوضوح على اتّجاه المؤلّف الليبراليّ. فالحرّيّة مطروحة في ثمانية فصول، تتناول كلّ ما هو معروف بالحرّيّات الشخصيّة والحرّيّات العامّة. وبنية الحكم ومبادئ السياسة الداخليّة مطروحة في حوالى عشرة فصول. وإذا وضعنا جانبًا الإطار العثمانيّ للكتاب، فإنّه يبقى منه مضمون سياسيّ غنيّ ومتطوّر يصلح أن يطرح في أيّ دولة تريد أن تسير في طريق الحكم الدستوريّ والديمقراطيّة الليبراليّة[1].

٨ ـ الاتّجاه الشيوعيّ اللبنانيّ:

شارك أفراد موارنة في تبنّي ونشر الفكر الشيوعيّ في لبنان، على مستوى الحركة النقابيّة وعلى مستوى الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ. ولكن لم يلمع من هؤلاء الأفراد أسماء كتّاب ومفكّرين سياسيّين سوى عدد ضئيل، ولعلّ أبرزهم كان فرج الله الحلو. ومن المعروف أنّ الاتّجاه الشيوعيّ ينظر إلى السياسة من زاوية الفلسفة الماديّة الجدليّة التاريخيّة، المتمحورة على الصراع بين الطبقات الاجتماعيّة، وأيضًا من زاوية حركة التحرّر الوطنيّ في البلدان المستعمرة. وقد كان للموارنة الشيوعيّين دور في تعزيز الشعور بالوطنيّة اللبنانيّة ضمن الحركة الشيوعيّة اللبنانيّة ـ السوريّة، وفي التشديد على الجوانب الاقتصاديّة من تاريخ لبنان السياسيّ والعلاقات الدوليّة المتشابكة في لبنان. وفي المرحلة الأخيرة، اتّخذ الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ اتّجاهًا مؤيّدًا للثورة الفلسطينيّة وللحركة القوميّة

(١) أعادت دار الطليعة نشر الكتاب في سلسلة «التراث العربيّ المعاصر» عام ١٩٧٨، مع مقدّمة بقلم خالد زيادة.

العربيّة، وحاول إقامة نضاله السياسيّ على مبدأي الوطنيّة اللبنانيّة والديمقراطيّة. ولكنّنا لا نعلم مدى إسهام الموارنة من أعضائه في بلورة هذه الأمور في المرحلة المشار إليها.

خاتمة

لمّا كان هذا البحث استكشافًا أوّليًا لمعالم الفكر السياسيّ عند الموارنة في المائة سنة الأخيرة، كما قلنا في المقدّمة، فإنّنا لا نستطيع أن نضع في الخاتمة سوى خلاصة أوّليّة حول الوضع الحاضر للفكر السياسيّ عند الموارنة، في ضوء ماضيه القريب الذي حاولنا وصفه في القسمَين السابقَين.

الخلاصة الرئيسيّة التي يوصلنا إليها الوصف السابق هي، أوّلاً، أنّ الحدث الأكبر في الفكر السياسيّ عند الموارنة، وفي التاريخ السياسيّ للموارنة، في المائة سنة الأخيرة هو إنشاء دولة لبنان الكبير كدولة جمهوريّة مستقلّة، نظامها مزيج من الديمقراطيّة والطائفيّة، وهي، ثانيًا، أنّ الفكر السياسيّ السائد عند الموارنة يواجه اليوم أزمة حادّة تكاد أن تكون نهاية لكلّ المشروع الذي دافع عنه الاتّجاه الغالب فيه.

لقد التزم بطاركة الموارنة في هذا القرن، الحويّك وعريضة والمعوشيّ، رغم الفوارق المصاحبة لمرحلة كلّ واحد منهم، اتّجاهًا رئيسًا واحدًا، هو اتّجاه تكوين وصيانة دولة لبنان الكبير، على أساس المحافظة على الدستور المعطى عام ١٩٢٦. وساعدتهم في هذا الالتزام قوى منظّمة وشخصيّات ومؤسّسات عديدة. ويبدو أنّ الفكر السياسيّ اللبنانيّ - الاستقلاليّ، الوطنيّ، الميثاقيّ، الطوائفيّ، والديمقراطيّ الليبراليّ - كما تبلور في أوساط الزعماء الموارنة، لم يستوعب إنشاء دولة لبنان الكبير كانقطاع بنيويّ عن لبنان المتصرّفيّة. فبقي يتحرّك وهو يحنّ إلى الوضع الذي تمتّع به الموارنة في عهد المتصرّفيّة، وحركته تتّسم بطابع ردّة الفعل أكثر ممّا تتّسم بطابع المبادرة، وبطابع التبرير أكثر ممّا تتّسم بطابع الاقتحام والنقد. إنّ دولة لبنان الكبير، كما قامت عام ١٩٢٠ وتنظّمت بدستور ١٩٢٦، مشروع يختلف في العمق عن متصرّفيّة جبل لبنان، مشروع مهدّد بالتآزم الدائم - إن لم نقل بالانهيار - إذا توقّفت عمليّة تطويره في

اتّجاه تجاوزه إلى ما هو غايته العميقة. والملاحظة التي يمكن تسجيلها بعد قراءة عامّة لإنجازات الفكر السياسيّ السائد عند الموارنة في لبنان من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٥ هي أنّ هذا الفكر لم يتطلّع بجدّيّة إلى تجاوز نوعيّ لما أقامه في مرحلة التأسيس. فجاء تطوّره عبارة عن سلسلة من محاولات للردّ على المعارضات التي رافقته منذ مرحلة التأسيس والتي كان تأثيرها يتزايد بتزايد الضغط الخارجيّ ـ الإقليميّ ـ على الدولة اللبنانيّة.

ولذلك يحتاج الفكر السياسيّ السائد عند الموارنة، بعد حصول ما حصل منذ عام ١٩٧٥، إلى مراجعة نقديّة شاملة لجميع أطروحاته ومفاهيمه، من مفهوم الوطن إلى مفهوم الإدارة، مرورًا بمفاهيم الدولة والدستور والحرّيّة والوفاق والطوائف وحقوق الطوائف والاستقلال والسيادة والأحزاب السياسيّة والنظام والمعارضة والشعب والديمقراطيّة والوحدة والتعدّد والتعايش والشرعيّة والسلطة والزعامة والانتماء العربيّ والمصلحة الوطنيّة. هذه المراجعة النقديّة الشاملة ليست بالضرورة تهديميّة بصورة كلّيّة. فالمحاولات التي قام بها بطاركة الموارنة ومفكّروهم السياسيّون تتضمّن عناصر كثيرة ينبغي الاحتفاظ بها، ولكن عمق الأزمة التي يعيشها لبنان اليوم لا يسمح بأعمال الترقيع والتسوية التلفيقيّة.

لقد أعطى الفكر السياسيّ السائد عند الموارنة أجوبة عن الأسئلة المتعلّقة بالدولة والنظام السياسيّ والوسائل السياسيّة، كما انطرحت عليه في مرحلة التأسيس. وهذه الأجوبة هي اليوم في امتحان عسير. فلماذا أصبحت أطروحات هذا الفكر الرئيسيّة أطروحة الوطن وأطروحة الاستقلال وأطروحة الصيغة وأطروحة الحرّيّة وأطروحة الشرعيّة الدستوريّة ـ في هذا الوضع الاختناقيّ؟ وما هي العبر التي ينبغي للفكر السياسيّ السائد عند الموارنة أن يستخرجها من تجربة المتصرّفيّة وتجربة لبنان الكبير؟ وما هو الاتّجاه الذي ينبغي أن يحدّد في إطاره مهمّاته النظريّة والاستراتيجيّة للمرحلة المقبلة من تاريخ لبنان ومحيطه؟ هذه الأسئلة لا بدّ من معالجتها في دراسة موسّعة تتجاوز الحدود الذي انحصر فيها هذا البحث، وتطرح البدائل الممكنة، على المدى القريب وعلى المدى البعيد. وإلاّ، فإنّ عصرًا من الانحطاط والتبعثر والهامشيّة ينتظر الموارنة.

في الرابع من نيسان ١٩٨٨.